تعزيز آليات تدويل الجامعات المصرية لزيادة قدراتها التنافسية في ضوء مبادرة الحزام والطريق الصينية (دراسة مقارنة)

د. حنان صلاح الدين محمد الحلواني

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد

كلية التربية، جامعة اسيوط

ملخص الدارسة

شهد القرن الحالي إتساع في عمليات العولمة والتكامل الإقليمي، وإتسع نطاق أنشطة التدويل وتغيرت فأصبحت التدفقات العالمية اكثر ضخامة، وتحول التدويل من نشاط هامشي إلى قضية مؤسسية مركزية ذات أهمية استراتيجية، واتخذ عدة اشكال من أهمها التعاون الدولي بين الجامعات والإنضواء تحت مظلة اتحادات عالمية للتعليم العالي ساعدت على زيادة القواسم المشتركة بين الجامعات، وأصبحت الفرضية الأساسية هي أن الشركاء يجب ان يكونوا متشابهين ولكن في ذات الوقت متمايزيين.

وفي هذا السياق تتيح مبادرة الحزام والطريق للدول الواقعة في نطاقها أن تتقاسم مع الصين طاقتها الإنتاجية والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والخبرات والنموذج التنموي، لذلك فهي تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي: نهضة مشتركة، وتحديث مشترك، وعولمة جامعة.

كما تتيح المبادرة للجامعات فرص زيادة الشرعية من خلال التوسع في سياسات قبول الطلاب بالجامعات، وزيادة الموارد من خلال الانخراط بصورة أكثر في اقتصاد المعرفة الدولي،وتحقيق الاستقلالية والحرية الاكاديمية،و الوضع والسمعة والتميز، وتغيير المناخ الاقتصادي والسياسي، مما يساهم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات.

وقد تبنت الدراسة المنهج المقارن و خلصت إلى تقديم عدد من الإجراءات المقترحة التي من شأنها مساعدة الجامعات المصرية على استثمار الفرص التي تتيحها مبادرة الحزام والطريق في تحقيق التدويل بما يزيد من قدراتها التنافسية.

الكلمات المفتاحية: تدويل الجامعات المصرية – القدرة التنافسية– مبادرة الحزام والطريق

Study Summary

Internationalization of Egyptian Universities to Enhance their Competitive Capabilities in light of China's Belt and Road Initiative (A Comparative Study)

The current century witnessed an expansion in the processes of globalization and regional integration, and the scope of internationalization activities expanded and changed. So global flows became more massive, and internationalization turned from a marginal activity to a central institutional issue of strategic importance and took several forms. The most important of which is international cooperation between universities and affiliation under the umbrella of global unions for higher education. These unions helped to increase the commonalities between universities where the basic premise became that partners should be similar but at the same time distinct.

In this context, the Belt and Road Initiative allows countries within its scope to share with China their production capacity, technology, capital, expertise, and development model. Therefore, it seeks to achieve three main goals: common renaissance, joint modernization, and inclusive globalization.

The study adopted the comparative approach and concluded by presenting number of proposed procedures that would help Egyptian universities investing in the opportunities offered by the Belt and Road Initiative in achieving internationalization in a way that increases their competitive capabilities.

Key words

Internationalization of Egyptian Universities- competitive capabilities- the Belt and Road Initiative

المقدمة

يعيش العالم منذ عقود في ظل ظاهرة العولمة التي تركت بصمتها على جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في كل المجتمعات، وتمخض عن العولمة ظاهرة إقتصاد المعرفة الذي تزايدت فيه قيمة المعرفة واصحبت مصدر القوة الأساسي في العالم والمحرك الأساسي لأي عملية تنمية إجتماعية أو إقتصادية.

كما شهد العالم صعود قوى هيمنت على السوق العالمية لرأسالمال الفكري والبشري وفرضت على نظم التعليم وبخاصة الجامعات ضرورة التطور والتلائم مع التغيرات المتسارعة في سوق المعرفة العالمي وإلا فإنها ستصبح مهددة بالتهميش والإندثار.

وزادت عمليات العولمة والتكامل الإقليمي، وإتسع نطاق أنشطة التدويل وتغيرت فأصبحت التدفقات العالمية اكثر ضخامة، وتحول التدويل من نشاط هامشي إلى قضية مؤسسية مركزية ذات أهمية استراتيجية، واتخذ عدة اشكال من أهمها التعاون الدولي بين الجامعات والإنضواء تحت مظلة اتحادات عالمية للتعليم العالي ساعدت على زيادة القواسم المشتركة بين الجامعات، وأصبحت الفرضية الأساسية هي أن الشركاء يجب ان يكونوا متشابهين ولكن في ذات الوقت متمايزيين.

ولتحقيق هذا سارعت الجامعات في تعديل فلسفتها وتوجهاتها الإستراتيجياته لكي تتمكن من المنافسة في سوق الخدمات التعليمة الدولي، وتدهورت مكانة جميع الجامعات التي لم تتمكن من التحول إلى العالمية وضعفت قدراتها التنافسية.

وقد اثرت هذه التوجهات على الوظائف والأدوار التي إعتادت الجامعة على ممارستها، فالجامعة لم تعد تلك المؤسسة التي تهدف إلى نقل وتقديم المعرفة للأجيال الجديدة، بل تحولت إلى مؤسسة دولية تسعى لتقدم خدمات تعليمية بمعايير عالمية تمكنها من زيادة قدراتها التنافسية في سوق الخدمات التعليمية الدولي.

وقد فرضت هذه التحولات على جامعاتنا المصرية ضرورة إعادة تقييم سياساتها لكي تتمكن من تحقيق المواءمة بين متطلبات العولمة والاستجابة لمتطلبات المجتمع المحلي الذي

تعمل في إطاره وإقامة صلات متوازنة مع المجتمع الدولي، وعليه شرعت الجامعات إلى عقد الشراكات الدولية والانضمام إلى المبادرات التي تدعم وتيسر إنضمامها للمجتمع الدولي.

وتعتبر مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينج رسميا في سبتمبر ٢٠١٣ أحد أهم المبادرات في القرن الواحد والعشرين، حيث تدعم المبادرة التعاون الدولي في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية، حيث تهدف المبادرة في الأساس إلى إعادة احياء طريق الحرير مع التركيز على تعزيز التآزر بين دول المبادرة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير البنية التحتية، وتيسير حركة التجارة وتبادل السلع والناس، وذلك لتوفير محركات جديدة للنمو العالمي وتقديم مساحات إضافية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الدولي، وخلق فرص جديدة للتنمية المشتركة والإزدهار المشترك(Horvath, 2016).

ولذلك يمكن الإشارة إلى أهمية مبادرة الحزام والطريق في تعزيز وإنجاح جهود الجامعات للتدويل وبخاصة بعد إجتياح العالم حالة من عدم اليقين مؤخرا نتيجة للأحداث والمبادرات الدراماتيكية بداية من الصيحة التي أطلقها دونالد ترامب، الرئيس الأمريكي الاسبق، "أمريكا أولا"، بالتزامن مع إعلان تريزا ماي رئيسة وزراء إنجلترا إنسحابها من الإتحاد الأوروبي (بريكسيت)، هذا بالاضافة الى استيقاظ المشاعر المناهضة للعولمة بعد الازمة الاقتصادية التي ضربت العالم منذ ٢٠٠٨، ثم الركود الاقتصادي الذي خيم على العالم في ٢٠٢٠ نتيجة انتشار وباء كرونا، وأخيرا وليس آخرا أزمة الغذاء العالمية التي تجتاح العالم حاليا بسبب الحرب بين روسيا وأوكرانيا. كل هذه العوامل أدت إلى إثارة جدلا واسعا حول دور القومية في عملية العولمة، التي تمثل الإطار الأيدولوجي لكل عمليات التدويل، والذي كانت له العديد من التداعيات على جميع مناشط الحياة ومنها التعليم وبخاصة التعليم الجامعي، وفي هذا السياق تبرز مبادرة الحزام والطريق كوسيط لحل النزاع القائم بين القومية والعالمية وطريق ثالث يمكن للجامعات الاستفادة منه في زيادة قدراتها التنافسية من خلال التدويل(Li, 2012).

ففي سياق هذه المبادرة يجسد التعاون في مجال التعليم العالي بوابة الترابط الثقافي لتحقيق مبدأ ‘‘People to people bonds’’ "الروابط بين الناس" (China Ministry of

Foreign Afairs, 2015)، وقد اصدرت وزارة التعليم الصينية خطة عمل متعددة الاستراتيجيات تؤكد على أن الحراك الأكاديمي والتبادل العلمي من الوسائل المهمة لتعزيز الحوار بين الحضارات، ومنذ إطلاق المبادرة شرعت الجامعات الصينية في إستثمارها من خلال إستحداث وتطوير برامج بمعايير دولية كي تستقطب أكبر عدد من الدارسين والباحثين على مستوى العالم بما يجعل من الصين قبلة لمختلف للدارسين والباحثين الدوليين في جميع فروع المعرفة، كما سعت الجامعات الصينية لاستثمار المبادرة للتحول إلى مراكز عالمية لاستضافة المؤتمرات العلمية.

فعلى سبيل المثال أسست جامعة رينمين الصينية Renmin University of China كلية باسم "*طريق الحرير*" في مقاطعة Suzhou, Jiangsu Province، تقدم فيها برنامجا لطلاب الدراسات العليا الدوليين مدته عامان تحت إسم "*الدراسات الصينية*" يهدف إلى نشر اللغة والثقافة الصينية. وتأسيا بجامعة رينمين شرعت ست جامعات اخرى في افتتاح برامج خصصتها للطلاب الدوليين، من هذه الجامعات جامعة Xi'an Jiaotong (XJTU) التي أصبحت تنظم مدرسة صيفية سنوية لطلاب دول مشروع الحزام والطريق تستضيف فيها سبعمائة (٧٠٠) طالب سنويا لدراسة اللغة الصينية، كما شرعت جامعة (XJTU) في توقيع العديد من برتوكولات التعاون مع نظيراتها بدول الحزام والطريق وصلت حاليا إلى ما يقرب من مائة جامعة في اثنين وعشرين دولة، وقد آتت هذه الجهود ثمارها حيث قفزت اعداد الطلاب الدوليين الذين يدرسون بالصين من إثنان وخمسون ألفا ومائة وخمسون (٥٢.١٥٠) عام (٢٠٠١) –اي قبل تطبيق المبادرة– إلى مئاتين وسبعة عشر ألفا (٢١٧٠٠٠) في عام ٢٠١٨ –بعد تفعيل المبادرة–(Ministry of Education of the People's Republic of China, 2020) وقد ساهمت هذه الزيادة في اجتذاب الطلاب الدوليين في تحسين مكانة الجامعات الصينية في التصنيفات الدولية مثل Chinghai World University Ranking (QS)and University Ranking(Beiging Review, 2018; The British Chamber of Commerce in China, 2019) كما سنعرض لاحقا.

مشكلة الدراسة

تؤكد خطة وزارة التعليم العالي لعام ٢٠١٩ على أهمية تحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية بهدف زيادة قدراتها التنافسية، مما يعزز فرصها في مجال التعاون الدولي وتدويل التعليم (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٩).

وعليه تعتبر زيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية من خلال التدويل ضرورة قصوي حتى تتمكن من مواجهة التحديات التي تتعرض لها مصر اقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا، وثقافيا إلا أن الجهود التي بذلت لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية لم تؤت النتائج المرجوة كما أشارت العديد من الدراسات، ومنها دراسة عائشة عبد الفتاح مغاوري الدجدج (٢٠١٦) التي تناولت قضية غياب الجامعات المصرية عن قوائم التصنيفات العالمية في حين احتلت عدد من الجامعات الأفريقية مراكز متقدمة عن الجامعات المصرية على الرغم من أسبقية العديد من الجامعات المصرية في النشأة، ودراسة محمد عبد الله محمد عبد الله الفقي (٢٠١٧) التي أثبتت قصور القدرات التنافسية للجامعات المصرية مقارنة بالجامعات العالمية والجامعات العابرة للحدود (ص. ٦٧)، ودراسة محمود فوزي أحمد بدوي وعماد نجم عبد الحكيم مصطفى (٢٠١٨) التي أشارت إلى غياب جميع الجامعات المصرية عن الظهور في تصنيف شانغهاي لعام ٢٠١٦ باستثناء جامعة القاهرة التي احتلت المرتبة (٤٠١) ضمن أفضل ٥٠٠ على مستوى العالم، في حين جاء ترتيب جامعة الملك عبد العزيز (١٠١)، وجامعة الملك سعود جاءت في الترتيب (١٥٢) في ذات التصنيف في نفس العام، وهي جامعات أقل عراقة من الجامعات المصرية.

ووثق عنتر محمد أحمد عبد العال (٢٠١٨) في دراسته بعنوان *"تدويل التعليم العالي في كل من كوريا الجنوبية و اليابان و مدى إمكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية، في* وجود العديد من المعوقات التي تحول دون تدويل التعليم العالي المصري حتى أنه وصف الجامعات المصرية بأنها "أصبحت امتدادا للمدارس الثانوية، ولكنها تختلف في عدد طلابها" (ص. ٤)، أما حنان أحمد الروبي محمد (٢٠١٩) فقد بينت في دراستها بعنوان *"تدويل التعليم العالي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة لمصر في ضوء بعض الخبرات العالمية"* تعرقل مسار

التدويل في جميع الجامعات المصرية على الرغم من تزايد أعداد الطلاب الوافدين والمقيدين بمؤسسات التعليم العالي المصرية.

و من أهم دوافع إجراء البحث الحالي تأخر ترتيب جامعة أسيوط، جهة انتماء الباحثة، في التصنيفات العالمية لأفضل الجامعات على مستوى العالم، على الرغم من نجاحها في تحقيق المرتبة (٣٠١-٤٠٠) في مجال الهندسة الكهربائية، و المرتبة (٣٠١-٤٠٠) في علوم الطاقة والهندسة، والمكانة (٤٠٠-٥٠٠) في مجال الصيدلة و علوم الأدوية(ShanghaiRanking, 2021).

وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة الحالية في ضعف مردود جهود تدويل الجامعات المصرية والذي تسبب في ضعف قدراتها التنافسية الذي ترجم في تأخر مكانتها في التصنيفات الدولية؛ وضعف قدراتها على توفير فرص الحراك الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، كما عجزت عن إجتذاب الطلاب واعضاء هيئة التدريس الدوليين.

وعليه تتلخص أسئلة الدراسة الحالية فيما يلي:

١. ما الإطار الفكري لتدويل الجامعات لزيادة قدراتها التنافسية في الفكر التربوي المعاصر؟
٢. ما فرص تدويل الجامعات لزيادة قدراتها التنافسية التي تتيحها مبادرة الحزام والطريق؟
٣. ما الجهود التي بذلتها الصين لتدويل جامعتها بما يزيد من قدراتها التنافسية في إطار مبادرة الحزام والطريق؟
٤. ما الجهود المبذولة لتدويل الجامعات المصرية لزيادة قدراتها التنافسية ومراحل تطورها؟
٥. ما اوجه الشبه والاختلاف بين تدويل الجامعات الصينية وتدويل الجامعات المصرية ؟
٦. ما التفسير المقارن لتدويل الجامعات الصينية والجامعات المصرية؟
٧. ما الإجراءات المقترحة التي يمكن من خلالها الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق لتدويل الجامعات المصرية لزيادة قدراتها التنافسية؟

أهداف الدراسة:

تتبلور أهداف الدراسة الحالية في أنها تستهدف إستثمار فرص تدويل الجامعات التي تتيحها مبادرة الحزام والطريق لزيادة قدراتها التنافسية وذلك من خلال الاستفادة من خبرة الصين، ويتفرع من هذا الهدف عدد من الأهداف كالتالي:

١. تحليل الأدبيات التربوية المعاصرة لبناءإطار فكري لتدويل الجامعات لزيادة قدراتها التنافسية.
٢. تحديد فرص تدويل الجامعات التي تتيحها مبادرة الحزام والطريق لزيادة قدراتها التنافسية.
٣. دراسة الجهود التي بذلتها الصين لتدويل جامعاتها بما يزيد من قدراتها التنافسية في إطار مبدارة الحزام والطريق.
٤. دراسة مراحل تطور الجهود المبذولة لتدويل الجامعات المصرية لزيادة قدراتها التنافسية.
٥. تحديد أوجه الشبه والإختلاف بين تدويل الجامعات الصينية و الجامعات المصرية.
٦. تقديم تفسير مقارن لتدويل الجامعات الصينية والجامعات المصرية.
٧. استخلاص إجراءات مقترحة للاستفادة من مبادرة الحزام والطريق لتدويل الجامعات المصرية لزيادة قدراتها التنافسية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في كونها قد تفيد الجامعات المصرية والمسئولين عنها فيما يتعلق بما يلي:

- الإطلاع على المتغيرات العالمية الحديثة التي غيرت أسس وآليات تدويل الجامعات.
- الاطلاع على خبرة الصين في تدويل جامعاتها من خلال في استثمار مبادرة الحزام والطريق بما يزيد من قدراتها التنافسية.
- الإطلاع على فرص تدويل الجامعات المصرية لزيادة قدراتها التنافسية والتي تتيحها مبادرة الحزام والطريق.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على الحدود المكانية والموضوعية التالية:

الحدود المكانية: تم اختيار الخبرة الصينية في إستثمار الفرص التي تتيحها مبادرتها الحزام والطريق لتدويل جامعاتها بما يزيد من قدراتها التنافسية.

الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة الحالية قضية تدويل الجامعات الصينية والمصرية إعتماد على ترتيب ومكانة هذه الجامعات في تصنيف جامعة شانغهاي الذي يعتبر من أهم التصنيفات العالمية المعترف بها في الأوساط الأكاديمية.

منهج وإجراءات الدراسة

تستخدم الدراسة الحالية المنهج المقارن نظرا لملاءته لطبيعة الدراسة وهدفها المتمثل في إستثمار فرص تدويل الجامعات التي تتيحها مبادرة الحزام والطريق لزيادة قدراتها التنافسية بالاستفادة من خبرة الصين، وهو ما يستلزم اتباع الخطوات التالية:

- للإجابة على السؤال الأول: تم وصف وتحليل آليات تدويل الجامعات لزيادة قدراتها التنافسية للوقوف على أسسها الفكرية المعاصرة.
- للإجابة عن السؤال الثاني: تم وصف فرص تدويل الجامعات لزيادة قدراتها التنافسية التي تتيحها مبادرة الحزام والطريق الصينية.
- للإجابة عن السؤال الثالث والرابع: تم تحليل خبرتي الصين ومصر فيما يتعلق بجهود تدويل الجامعات لزيادة قدراتها التنافسية في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
- للإجابة عن السؤال الخامس: تم إستخلاص اوجه الشبه والإختلاف بين جهود تدويل الجامعات الصينية والجامعات المصرية.
- للإجابة عن السؤال السادس: تم تقديم مقارنة تفسيرية لجهود تدويل الجامعات الصينية والمصرية، وذلك لبيان اوجه الشبه و الاختلاف فيما بينهما، وإقتراح بعض الإجراءات لتعزيز جهود تدويل الجامعات المصرية بإستثمار الفرص التي تتيحها مبادرة الحزام والطريق الصينية.

- للإجابة عن السؤال السابع: تقديم وتحكيم عدد من الإجراءات مقترحة للاستفادة من مبادرة الحزام والطريق لتدويل الجامعات المصرية لزيادة قدراتها التنافسية

مصطلحات الدراسة

التدويل Internationalization

يعرف التدويل اصطلاحا على أنه عملية تصميم منتجات تلبي إحتياجات المستخدمين في العديد من البلدان أو تصميمها بحيث يمكن تعديلها بسهولة لتحقيق هذا الهدف (Knight, 2004, p. 5)

وقد ظهر هذا المصطلح اولا في مجال الاقتصاد وكان يشير إلى امكانية أن تتخذ أحدى الشركات خطوات لزيادة تواجدها أو زيادة حصتها التسويقية خارج موطنها الأصلي، من خلال التفرع إلى الأسواق الدولية، وقد ساعد توجه العديد من الشركات نحو التدويل إلى دفع الاقتصاد العالمي إلى حالة العولمة، حيث أصبحت جميع إقتصادات العالم مترابطة بسبب التجارة والتمويل عبر الحدود (Knight, 2007, p. 207).

كما عرف تدويل التعليم الجامعي حديثا بأنه اضفاء بعد دولي أو بعد متعدد الثقافات على أنشطة الجامعات بما تشتمل عليه من تعليم وبحث علمي بهدف الارتقاء بمستوى هذه الأنشطة (H. D. Wit, 2019).

كما أن تدويل التعليم الجامعي يقصد به أيضا تصميم وتنفيذ برامج تندرج ضمن الدراسات الدولية، بحيث تهدف الى تبادل المناهج الدراسية، و الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والتقنيات التعليمية (Varghese, 2008).

وتتبنى الدراسة الحالية مصطلح تدويل التعليم الجامعي كما عرفه هانز دي ويت (Wit, 2013, p. 1) في مقالته المعنونة "Reconsidering the Concept of Internationalization" والتي اشار فيها إلى أن مصطلح تدويل التعليم بالمفهوم الحديث ارتبط بإنتشار ظاهرة العولمة وهو يتضمن سلسلة من الانشطة الدولية التي يتم دمجها في

مجال التعليم الجامعي من أهمها: الدراسة في الخارج، الطلاب الاجانب، تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وإنشاء فروع للجامعة خارج حدودها الوطنية.

القدرة التنافسية ***Competitive capability*:**

تعرف التنافسية اصطلاحا بأنها كفاءة منظمة أو دولة في انتاج وبيع المنتجات أو الخدمات التي تلبي جودة الاسواق بنفس الأسعار أو بأسعار أقل وتعظيم العوائد على الموارد المستهلكة في إنتاجها (Stanišić et al., 2019, p. 49).

كما تعرف القدرة التنافسية اصطلاحا بأنها قدرة الشركات على تقديم منتجات ذات قيمة أعلى مما يقدمه منافسيها وبتكلفة متساوية أو منخفضة وتعظيم العوائد على الموارد المستهلكة في إنتاجها(Stanišić et al., 2019, p. 50).

وتتبنى الدراسة الحالية تعريف كل من جورجيانا ديميتروفا وتيوفانا ديميتروفا (٢٠١٧) للقدرة التنافسية للجامعات الحكومية و الذي عرفتاه على أنه محاولة الجامعات تقديم منتج تعليمي عال الجودة يرضي كلا من مستهلكي الخدمات التعليمية (الطلاب) و المستهلكين للمنتج الجامعي (سوق العمل) على أكمل وجه، و لزيادة قدرة الجامعات الحكومية على المنافسة يجب أن تعمل الجامعات على تجويد برامجها وأنشطتها من خلال: الجودة، القيمية، السمعة، الصورة، القيمة المضافة، والموقع وما إلى ذلك (p. 313).

و يعد تصنيف جامعة شانغهاي للجامعات المحك الرئيس الذي تعتمد عليه الدراسة الحالية في تحديد القدرة التنافسية للجامعات سواء الصينية أم المصرية.

***مبادرة الحزام و الطريق Road and Belt Initiative*:**

تتيح مبادرة الحزام والطريق "للدول الواقعة في نطاقها أن تتقاسم مع الصين طاقتها الإنتاجية والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والخبرات والنموذج التنموي، لذلك فهي تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي: نهضة مشتركة، وتحديث مشترك، وعولمة جامعة". (وي، ٢٠٢٠، ص. ١٦٢)

أقسام الدراسة:

الإجابة على السؤال الأول: وصف وتحليل آليات تدويل الجامعات لزيادة قدراتها التنافسية للوقوف على اسسها الفكرية المعاصرة

انتشرت عملية تدويل التعليم العالي في أوربا من خلال البرامج التي قدمها الاتحاد الأوروبي، ومن خلال عملية بولوينا التي سعت لتعزيز تدويل التعليم العالي بين دول الاتحاد الأوروبي. كما وجهت العديد من المنظمات الدولية جهودها لنشر ودعم عمليات تدويل التعليم العالي من أشهرها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization of Economic Cooperation and Development (OECD) ، و منظمة اليونيسكو، والبنك الدولي، والرابطة الدولية للجامعات (International Association of Universities (IAU) والرابطة الاوروبية للجامعات (European University Association (EUA)، ولهذا أصبح ينظر إلى التدويل على أنه عامل تغيير رئيس في التعليم العالي سواء في المجتمعات ذات الدخل المرتفع أو المجتمعات ذات الدخل المتوسط أوحتى المنخفض. و يعتبر مبدأ الحراك الأكاديمي هو محور عمليات التدويل في الخارج، وهو النشاط الرئيس لعملية التدويل. ومع هذا فإن التدويل يأخذ أشكالا أخرى مثل "التدويل داخل الوطن" و الذي يشمل المناهج الدراسة والمهنية وتنمية المواطنة، إلا أنه يحظي باهتمام أقل من الحراك الأكاديمي الخارجي (de Wit & Altbach, 2021, p. 29).

هذا بالإضافة إلى تضمين مبادئ تدويل التعليم العالي في أهداف التنمية المستدامة التي أعلنتها الأمم المتحدة بهدف المساعدة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الاقتصادات الناشئة من خلال التعاون الدولي لتوفير فرص تعليمية جيدة لجميع الشعوب مما يساعد على القضاء على الفقر وتوفير فرص عمل عادلة تحقق التنمية المستدامة لجميع الدول (Horvath, 2016, p. 11)

ولتحليل مفاهيم التدويل وتبيان علاقتها بالقدرة التنافسية للجامعات يمكننا الاستعانة بالنظرية التي وضعها Simon Marginson (2011) وطرح فيها فكرة أن البعد الدولي ينشأ من خلال مزيج من التخيل ووضع الاستراتيجيات والترتيب. وقدد أسس Marginson نظريته على

الاسس التي حددها Arjun Appadurai (1996) للتدويل والتي يرتكز فيها على ثلاثة مرتكزات رئيسة هي المكانة، والاقتصاد، والمعرفة **(**p. 394**).** فالمكانة ترمز إلى السعى الدؤوب للجامعات لتحقيق رؤية عالمية وتحسين مكانتها في التصنيفات العالمية، والاقتصاد يتمثل في تقديم اقتصاد المعرفة لنفسه على أنه ليس راعيا فقط للتقدم الاقتصادي بل إنه مسؤول أيضا عن تطوير رأس المال البشري، وأخيرا يظل البحث وإنتاج المعرفة الجديدة المحور الأساسي الذي تقوم عليه الجامعات كمؤسسات بحثية متخصصة. وقد أكد Marginson أن هذه الاسس تتشكل في أطر مختلفة لتقدم نماذج متنوعة لتدويل التعليم العالي، وتذكرنا ثلاثية Marginson بالإطار الذي صممه Burton Clark (١٩٨٣) والذي شرح فيه تفاعل ثلاث قوى تنسيقية تشكل نظم التعليم العالي وهي (الدولة، السوق، الأوليغارشية الأكاديمية) **(**Clark**).**

هذا وتعتمد أغلب الأبحاث التي تتناول قضية تدويل التعليم العالي على تصنف Jane Knight (٢٠٠٤) التي حددت أربع أبعاد لعملية تدويل التعليم الجامعي: أكاديمية، واجتماعية ثقافية، وسياسية اقتصادية (p. 13). البعد الأكاديمي يشمل علم أصول التدريس والتخصصات العلمية، في حين يشمل البعد الاجتماعي الثقافية اكتساب اللغات، والجدارت الثقافية، والتعلم الخدمي. وتستطرد Jane Knight أن تدويل التعليم الجامعي يتم من خلال قنوات سياسية على سبيل المثال المعونات التنموية، والتعلم من أجل السلام، والتحالفات الجيوسياسية البناءة التي تستخدم القوى الناعمة في تحقيق التدويل. أما المبررات الاقتصادية في ترتبط بتحول التعليم العالي إلى سلعة يتم الترويج لها في سوق عالمية تتسم بسرعة التطور والتنافسية الحادة. وهذه القوى هي التي مازالت تسيطر حتى الآن على عملية تدويل التعليم العالي (Altbach, 2016; Jokila, 2014; Wit, 2020**).**

والمعالجة الحديثة لأبعاد التدويل و التي إشتقت من المسح الواسع النطاق الذي تجريه الرابطة الدولية للجامعات (IAU) كل أربع أو خمس (٤-٥) سنوات، والذي يطبق على عينة من مؤسسات التعليم العالي ذات المكانة المرموقة بجميع أنحاء العالم، وقد اعتمدت النسخة الأولى من هذا الاستطلاع الأبعاد الأربع التي صاغتها Knight (٢٠٠٤**).**

وقد كشفت نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الرابطة الدولية للجامعات (IAU) عام ٢٠١٤ والتي حمل فيها الإستبيان عنوان: التعليم العالي: تنامي التوقعات والقيم الأساسية (Egron-Polak, 2014, p. 7)، والتي تم فيها استطلاع رأي ألف وثلاثمائة وست وثلاثن (١٣٣٦) مؤسسة تعليم عالٍ في مائة وإحدى وثلاثين (١٣١) دولة، أن ست وتسعين بالمائة(٩٦%) المؤسسات التي شاركت بالدراسة أكدت أن تدويل التعليم الجامعي يعد قضية مركزية لجميع الجامعات، إلا أن النتائج أظهرت اختلافات طفيفة حيث أوضحت سبع وعشرين بالمائة (٢٧%) من المؤسسات أن قضية تدويل التعليم العالي ذات أهمية بالغة للجامعات منذ بداية هذه الظاهرة، في حين اعتبرت ثلاثون بالمائة (٣٠%) من المؤسسات أن قضية التدويل قد زادت أهميتها مع دخول القرن الواحد والعشرين. كما أظهرت النتائج أن خمسة وسبعين بالمائة (٧٥%) من المؤسسات المشاركة بالدراسة لديها استراتيجية واضحة للتدويل، في حين أكدت ستة عشر بالمائة (١٦%) من هذه المؤسسات أن قضية التدويل مضمنة أساسا في خطتها الاستراتيجية، كما أظهرت النتائج أن واحد وستون بالمائة (٦١%) من مؤسسات التعليم العالي الأوروبية التي شاركت في الدراسة تمتلك ملف كاملا لسياسة واستراتيجية تدويل التعليم بها (٢٠١٤).

هذا وقد أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية ذاتها إجماع غالبية مؤسسات التعليم العالي على أن العائق الاساسي الذي يواجههم في عملية التدويل هو ضعف التمويل المرصود لهذه العملية، وللتغلب على هذه العقبة لجأت عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي وبخاصة الأوروبية والشرق أوسطية إلى زيادة المخصصات المالية المرصودة لعمليلة الحراك الأكاديمي سواء للطلاب أم لأعضاء هيئة التدريس، في حين لجأت مؤسسات التعليم العالي بأمريكا الشمالية إلى زيادة المخصصات المالية المرصودة للتعاون الدولي في مجال البحث العلمي
.(p. 9)

وكشفت الدراسة المسحية التي أجراها Seeber, M., Cattaneo, M., Huisman, J., & Paleari, S. (٢٠١٦) على ٤٠٠ مؤسسة تعليم عالي أوروبية، أن أبعاد عملية التدويل لم تختلف حتى بإختلاف البلدان.

وبالرجوع الى النظرية المؤسسية الجديدة (DiMaggio & Powell, 1983; W. & Rowan, 1977) يتبنى البحث الحالي فكرة أن الأساس المنطقي الذي تحدد عليه المؤسسة وضعها التنافسي في البيئة العالمية هو البحث عن الشرعية من خلال التوسع في سياسات قبول الطلاب بالجامعات، وزيادة الموارد من خلال الانخراط بصوره أكثر في اقتصاد المعرفة الدولي، تحقيق الاستقلالية والحرية الأكاديمية، والوضع والسمعة والتميز، وتغيير المناخ الاقتصادي والسياسي (Seeber et al., 2016, p. 686).

الاجابة على السؤال الثاني: فرص تدويل الجامعات لزيادة قدراتها التنافسية التي تتيحها مبدارة الحزام والطريق الصينية

أثار منتقدي تدويل التعليم الجامعي وإدماج مفاهيم التنافسية وآليات السوق في فلسفة واستراتيجيات الجامعات التي تشكلت وفق اطروحة العولمة ١,٠ (Globalization 1.0) بنسختها الغربية التي تحدد معايير تحول أي جامعة إلى جامعة عالمية، وتتلخص هذه المعايير في: (١) إمتلاك كتلة حرجة من المواهب (سواء أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب على حد سواء)، (٢) التمتع بقدر عال من الحكم الذاتي والإستقلالية الإدارية، (٣) توافررالحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين، (٥) تمكين الباحثين الشباب من ترأس مختبراتهم الخاصة، (٦) توفير الموارد الكافية لضمان بيئة تعليم وتعلم فاعلة ومتطورة، وبتوفر هذه المعايير يمكن للجامعات الظهور في التصنيفات العالمية (UNESCO, 2015, p. 3).

إلا أن مفهوم عولمة الجامعات وفق المعايير السابقة قد تسبب في اضعاف جامعات دول العالم الثالث وتسبب في إتساع الفجوة بينها وبين جامعات دول العالم الأول (de Wit, 2019) ، وذلك للتناقض الكبير الذي حدث بين الشعارات والوعود المزيفة التي تم إطلاقها وبين الممارسات على أرض الواقع، ويمكن تلخيص هذه التناقضات فيما يلي:

١. خطاب المعلوماتيه Informatics، الذي استخدم للترويج لقيم الديمقراطية و التعددية الثقافية و احترام حقوق الآخرين، التي شكلت ظاهريا الإطار الفكري الذي عقدت من خلاله العديد من الاتفاقيات، مثل اتفاقية "حماية حقوق الملكية الفكرية" التي تدافع عن "حرمة البيانات الشخصية"، و "الأمانة في التوثيق"، و "الشفافية"...إلخ، هي في الواقع استغلت لتكريس قيم "الفردية"، و " الإنعزالية"، حيث جعلت من العلم و المعرفة سلعة يحصل عليها من يستطيع دفع ثمنها، و بالتالي تنافس العلماء في إنتاج المعرفة ليس لتحسين حياة البشر و حل مشكلاتهم، بل تنافسوا لجني الثروات، و الجوائز الدولية، و المكانة العلمية المرموقة (Chornish, 1996).

كما أنها روجت لنموذج اقتصاد المعرفة العالمي الذي أشعل بشكل مفرط المنافسة بين الجامعات لحقيق للسمعة والموهبة وتنويع مصادر التمويل لكي تتمكن من إحتلال المراتب المتقدمة في التصنيفات العالمية (Marginson et al., 2011)، كما ساهم في إختلال التوازن بين الجامعات في إنتاج المعرفة وتقنياتها حيث تمكنت الجامعات المرموقة من إجتذاب واستقطاب النخب المتميزة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب الدوليين في حين حرمت جامعات دول العالم الثالث من خيرة علمائها والنوابغ الواعدين من طلابها.

٢. خطاب الإنتاج الكثيف للمعرفة High Intensive Knowledge Production، الذي أطلقته شركات صناعة البرمجيات، الذي بشر بقيم تقدمية طموحة ترتقي بحياة الإنسان من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، و هندسة المعرفة، ولكنه في الواقع رسخ قيما احتكارية فرضتها المنافسة الشديدة بين الشركات العالمية، التي سيطرت على البشر والحكومات وحولتهم إلى مستهلكين للبرامج التي تنتجها، والتي لا يمكنهم فك رموزها أو تعديلها بما يتوافق مع احتياجاتهم، مما أخضعهم في نهاية المطاف لسيطرة هذه

الشركات، وسلبهم حرية إرادتهم وجردهم من قدرتهم على إدارة حياتهم وصناعة قراراتهم، بل ان هذه البرمجيات أصبحت تتحكم في مصادر المعرفة، وفي نوعية المعرفة التي تتيحها بإنتقائية للنخب الغربية وتحرم الغالبية العظمى منها، مما مكنها من التحكم في عمليات التنمية والتطور في المجتمعات المختلفة (مدبولي، ٢٠٠٥، ص.١٤١).

وقد اثر هذا بشدة على تطور وتقدم الجامعات في دول العالم الثالث التي لم تتمكن من الوصول الى قواعد البيانات العالمية وتقنيات التعليم والتعلم الحديثة إلا بدفع تكلفة باهظة لاتتحملها ميزانيتها المتواضعة، مما خلق هوة سحيقة بين الإنتاج العلمي ومعدلات الابتكار والابداع بجامعات العالم الأول وجامعات العالم الثالث.

٣. خطاب الميكنة Automation، الذي يبشر بإنتاج غزير، عالى الجودة تنطبق عليه ضوابط ومعايير التحكم والمراقبة وإدارة الجودة الشاملة Total Quality Management (T.Q.M) ، ويمتاز كذلك بسعره المنخفض؛ لكي يناسب كافة الدخول، الأمر الذي يكرس في ظاهره لقيم "الإتقان"، و"المساواة"، بينما تسبب على أرض الواقع في احداث آثار اقتصادية مدمرة تتمثل في الإعتماد الكثيف على ميكنة عمليات الإنتاج؛ الذي أدى إلى ارتفاع نسب البطالة وخاصة بين الشباب في الدول الأقل تقدما، و كان لهذه البطالة آثار نفسية مدمرة فأصاب الكثير من هؤلاء الشباب الإحباط و الشعور بالاغتراب، و انتشار العديد من القيم السلبية، التي استثمرتها قوى الاستغلال شرقا و غربا أسوأ استغلال تحصد البشرية ثماره المرة الأن على صورة موجات الإرهاب تضرب العالم شرقا و غربا، و أنتشار تعاطي المخدرات (مدبولي، ٢٠٠٥).

وقد اثر هذا سلبا على الجامعات حيث أن الشباب هم عماد الجامعة ومن أجلهم تم انشاؤها بهدف إعدادهم وتدريبهم ليصبحوا كوادر بشرية كفأة تحمل على عاتقها مسئولية تطوير وتنمية مجتماعتهم.

٤. خطاب المجتمع المعلوماتي الواحد Global Village، الذي تذوب فيه الحدود الجغرافية والسياسية، وتتلاشى فيه الحواجز الثقافية بين شعوب الأرض، فيتآخى فيه البشر معرفيا، و تتحقق المدينة المعلوماتية الفاضلة (Lyotard, 1984, p. 5).

إلا أن هذا قد تحول على أرض الواقع إلى كابوس أصبحت فيه المعلومة سلعة عمقت الفجوة بين جامعات دول العالم الأول وجامعات الدول الأقل تقدما، كما وظفت المعرفة المنتجة لتكريس القوة والهيمنة والحفاظ على النظام العالمي وحيد القطب.

لهذا إنتقد د. عبد الوهاب المسيري (٢٠١٣) خطاب العولمة واصفا إياه بأنه: "رؤية فلسفية تنطلق من عدة اطروحات متداخلة، و مصطلحات صاخبة رنانة، تؤكد غياب المرجعيات، وتآكل الذات و الموضوع، وفقدأن الوجود والحدود، تسعى إلى سيادة ما يعرف بالعلمنة الشاملة أو العلمانية الطبيعية المادية والتي تمثل الإطار المعرفي النهائي للحضارة الغربية الحديثة، باعتبارها الحل الامبريالي الذي يراد تصديره للعالم بهدف السيطرة و الهيمنة على شعوب الأرض، والاستيلاء على مقدرات الفقراء" (ص.١١٩) .

ومع تزايد الوعي بالتأثيرات السلبية للعولمة لجأت الكتلة الغربية إلى التعاطي مع هذه الأزمات بمنهجين، الأول: الاستمرار في تطبيق سياسات العولمة وتجاهل تداعياتها السلبية، والثاني: هو التوجه نحو تعزيز القومية واللجوء إلى غلق الحدود في وجه التجارة الدولية وتقليص التبادل الدولي من السلع والأفراد مع الدول الأخرى وبخاصة دول العالم الثالث، وهذا هو النهج الذي اختارته مؤخرا كلا من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية.

ولهذا اصبح من الواجب على العلماء وصناع القرار دراسة تداعيات العولمة على الجامعات وذلك للحد من التوتر القائم بين ثنائة القومية والعالمية وإعادة التفكير في القيم

والأولويات التي ينبغي على الجامعات تبنيها. وفي هذا السياق يمتدح العديد من المفكرين مبادرة الحزام والطريق يعتبرونها الحقبة الثانية للعولمة (Li, 2012) "Globalization 2.0"، ويطلق عليها النموذج الصيني للعولمة Chinese model of globalization (Wende & Zhu, 2016)، والحوكمة العالمية الجديدية new global governance (Hunter, 2009)، التي يمكنها إصلاح مسار العولمة ومعالجة الآثار السلبية التي تسببت فيها.

فمبادرة الحزام والطريق يمكنها تقديم حل جذري لجدلية العولمة والقومية، والعالمي والمحلي، حيث تقدم مبادرات توفق بين المصالح العالمية والوطنية وفي ذات الوقت تلبي احتياجات الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد أعادت المبادرة صياغة مفهوم العولمة وفق مبدأ People-to-people bond وحرصت على تقديم نموذج جديد للتعاون على أساس One-Belt and One-Road الذي يطرح العولمة الصينية كبديل للهيمنة الغربية، حيث تسعى الصين لتعميق المشاركة الاقتصادية والعلمية مع دول المبادرة، وفي ذلك وظفت الصين مكانتها الاقتصادية كأكبر ثاني قوة اقتصادية في العالم بإجمالي ناتج محلي سنوي يتجاوز عشرة (١٠) تريليون دولار، وإستثمارات أجنبية تتجاوز مائة (١٠٠) مليار دولار في العام، كما انها تساهم في الناتج الاقتصادي العالمي بخمس وعشرين بالمائة (٢٥%)، لدعم إقتصادات دول المبادرة حيث انها تعد أكبر شريك تجاري لأكثر من مائة وعشرين (١٢٠) دولة، والشركات الصينة تستثمر بشكل مباشر في اكثر من تسع وأربعين (٤٩) دولة أغلبها دول مبادرة الحزام والطريق، كما أن الصين تستثمر أكثر من عشرة فاصل إثنان وثمانين (١٠.٨٢) مليار دولار في المشروعات التنموية والبنية الأساسية في العديد من البلدان الأفريقية والعربية بهدف مساعدتها على تحقيق التنمية الاقتصادية (Guo, 2017, p. 241).

هذا على الرغم من ترويج الإعلام الغربي للصين على أنها قوة استعمارية تسعى للهيمنة، إلا أن هذا التصور السلبي هو نتاج التفسيرات الغربية للعلاقات الدولية، أما الصين فهي تدعي أنها تبنى علاقاتها الدولية على أساس من "عدم الهيمنة" التي يؤسس لها "نظام تيتشا" Tianxia System في الثقافة الصينية القديمة (Debray & Tingyang, 2020)، Tianxia system والذي هو عبارة عن فلسفة تقدم رؤية لإعادة تشكيل العالم سياسيا على

غرار "طريق الحرير القديم" بحيث يصبح أمامه فرصة للاستقرار بما يحقق الأمن والرخاء للجميع، ومن الناحية الفلسفية، فإن هذا النظام يقترح حلا وجوديا للصراع بين الحضارات، بحيث يتم استبدال مصطلح "صدام الحضارات" الذي روج له صمويل هنجتون (Huntington, 1993) بمبدأ "التعاون بين الحضارات" الذي يستبدل الهيمنة، والاستغلال بالتعاون المتبادل لتحقيق المصالح المشتركة win-win situation وهذا هو المبدأ الذي أسس عليه مشروع "حزام واحد وطريق واحد" "One Belt and One Road" التي انبثقت منه مبادرة الحزام والطريق بمدئها الخامس People-to-people bond (Ming, 2017; Rolland, 2017).

وعلى هذا الأساس يمثل التعاون في مجال التعليم العالي التطبيق العملي للهدف الخامس بالمبادرة ''People to people bonds'' "الروابط بين الناس" (Haibin & Chengjun, 2018; Ministry of Foreign Affairs, 2015)، الذي يقوم على زيادة القدرة التنافسية الجامعات المشاركة في المبادرة من خلال (Ge & Ho, 2022, p. 268):

- التوسع في إجتذاب الطلاب واعضاء هيئة التدريس الدوليين
- زيادة الموارد من خلال الاندماج في إقتصاد المعرفة الدولي
- تحقيق الاستقلالية والحرية الاكاديمية
- تحسين والوضع والسمعة والتميز
- تغيير المناخ الاقتصادي والسياسي

إجابة السؤال الثالث والرابع: تحليل خبرتي الصين ومصر فيما يتعلق بجهود تدويل الجامعات لزيادة قدراتها التنافسية في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها

أ- خبرة الصين:

إن الهدف من زيادة قدرة الجامعات التنافسية من خلال عملية التدويل هو تحقيق قيمة مضافة عالية بالاعتماد على القدرات الذاتية للمؤسسات وطاقاتها المتميزة، كما تستهدف توسيع صناعة التعليم العالي وزيادة رفاهية منتسبيه وخريجيه (بدوي؛ مصطفى،٢٠١٨).

وعلى الرغم من احتدام النقاش بين الاكادميين وصانعي السياسات التعليمية في الصين حول محورية قضية تدويل التعليم في العقود الأخيرة، إلا أن مصطلح تدويل التعليم قد

ظهر في الصين في وقت مبكر في أواخر عهد اسرة تشينغ، منذ أكثر من قرن من الزمان، ففي ذلك الوقت حرصت اسرة تشينع على ارسال طلاب إلى الخارج لتعلم العلوم المتقدمة (Wang, 2014, p. 10).

ولتحديث نظام التعليم، بدأت الصين أولا في محكاة نظام التعليم باليابان، ولاحقا اخذت في اقتباس نموذج التعليم بالولايات المتحدة الامريكية وأوروبا. وفي وقت لاحق ومع امتداد النفوذ السوفيتي إلى الصين وتبنى الصين للأيديولوجية الشيوعية وتحولها إلى جمهورة الصين الشعبية أخذت الصين تقتبس من الإتحاد السوفيتي نظامه التعليمي (Hayhoe, 1984, p. 32).

ومع صعود الحزب الشيوعي الصيني إلى سدة الحكم في عام ١٩٤٩، سعت الدولة لبناء نظام تعليمي حديث وفعال، وتم تبني النموذج السوفيتي لتحقيق هذا الهدف، وأصبحت مصطلحات كالتخصص والتوحيد والمركزية كلمات مفتاحية لعمليات إصلاح التعليم تعززت في المؤتمر الوطني الأول للتعليم العالي الذي عقد عام ١٩٥٠، وعليه ارتبطت عملية اصلاح التعليم الصيني بإنشاء جامعة شاملة للدراسات النظرية البحتة في الفنون والعلم في كل منطقة تحيط بها مجموعة من كليات الفنون التطبيقية العادية والمؤسسات الأحادية التقنية (Hayhoe, 1984, p. 43).

ومع بزوغ فجر اقتصاد المعرفة العالمي حرصت الجامعات الصينية على الانخراط في أنشطة تدويل كبقية جامعات العالم، ولذلك واجهت الجامعات الصينية تحديات ليس على المستوى العالمي فقط بل على المستوى المحلي كذلك، فقد زادت الدوريات الدولية للبحوث العلمية ذات معاملات التأثير العالية والتصنيفات العالمية للجامعات ذات المعايير الغربية من حدة المنافسة بين الجامعات الصينية بعضها البعض وعلى المستوى الدولي، وسعت الصين لتحفيز جامعاتها على زيادة قدراتها التنافسية لتحسين سمعتها ومكانتها في تمكينها من إحتلال مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية(Wang, 2014).

وقد شهدت حقبة التسعينات من القرن العشرين زيادة حادة في أنشطة التدويل بالجامعات الصينية وبخاصة في مجال استقطاب الطلاب والعلماء والتعاون الدولي في مجال البرامج التعليمية والتوسع في إنشاء الجامعات خارج الحدود الوطنية (Knight, 2004) .

وقد اطلقت الصين (٤) أربع سياسات اساسية هى التي تطورت من خلالها عمليات تدويل الجامعات بهدف زيادة قدراتها التنافسية، يمكن تلخصيها فيما يلي (Wang, 2014; Yang, 2022):

١- *The Outline for Reform and Development of Education in China (1993)*

وقد ركزت هذه السياسة على وصف التغيرات التي طرأت على السياسة الدولية والاقتصاد الدولي، وركزت على شرح الاكتشافات التكنولوجية التي سادت في هذه الحقبة، ثم ربطت بن هذه التغيرات ودور الجامعات الصينية في تعزيز التعاون والتبدال الاكاديمي الدولي بالإضافة الى التركيز على أهمية استقلالية الجامعات في تنفيذ عمليات التدويل. كما منحت الوثيقة الجامعات حرية انشاء مؤسسات خارج الحدود الوطنية، وحثتهم على الترويج لتعلم اللغة الصينية عالميا، وإستثمار فرص التعاون الدولي في تطوير القدرات البحثية.

٢- *The Action Plan for Revitalization of Education in the Twenty-First Century (1999)*

ركزت هذه السياسة على تحسين مكانة الجامعات الصينية عالميا، واكدت على أهمية تحول الجامعات الصينية إلى جامعات عالمية، كما انها ذكرت المعايير ومؤشرات الأداء التي ينبغي على الجامعات تبينها وتحقيقا من خلال عملية التدويل. كما شددت على أهمية أن تحذوا الجامعات الصينية حذو الجامعات المرموقة، كما وثقت لإلتزام الدولة بتقديم المساعدة للجامعات لتحقيق هذا الهدف من خلال توفير التمويل اللازم لاستقاط الاكاديميين المتميزين، وتوفير منح دراسية للطلاب الدوليين المتميزين للدراسة بالجامعات الصينية، في الوقت الذي اكدت فيه على اهمية تشجيع الطلاب الصينين الذين يدرسون بالخارج إلى العودة إلى الصين، كما تعهدت الحكومة بدعم عمليات التحول التكنولوجي للجامعات.

٣- *The 2003-2007 Action Plan for Revitalization of Education (2004)*

وهذه السياسة هي تطوير للسياسة السابقة مع التركيز على تشجيع تعليم اللغة الصينية كلغة اجنبية Teaching Chinese language as a Foreign Language (TCFL) والاعتماد

عليها كإستراتيجية لتشجيع التعاون الدولي، كما ركزت ايضا على رفع كفاءة الموارد البشرية الصينية للمستويات الدولية وتعزيز مكانة الجامعات الدولية وتطوير مكانتها في التصنيفات العالمية.

وبناء على هذه السياسة اطلق مشروع الجسر الصيني (han yu qiao) بهدف تعزيز شعبية الصينيين في جميع انحاء العالم وتيسير التفاهم الثقافي المتبادل، كما تم إعتماد عدة آليات لتحقيق هذا الهدف من أهمها إنشاء معاهد كونفوشيوس في جميع انحاء العالم، وتوحيد اختبارات الكفاءة الصينية المؤهلة للإلتحاق بالجامعات، تدريب المعلمين الصينين للتعامل مع الطلاب الدوليين، كما سلطت الضوء على أهمية دمج القطاع الخاص في دعم تدويل الجامعات.

٤- *The National Outline for Mid- and Long- Term Education Planning and Development (2010)*

تضمنت هذه السياسة فهم شامل وأعمق لعملة التدويل، حيث ركزت بشكل اساسي على تشجيع التبادل والتعاون الأكاديمي والمنافسة الكفؤة بين الجامعات الصينية لتحسين مكانتها في التصنيفات العالمية، ولكي ترتقي بجودة التعليم الذي تقدمه للمستويات الدولية، وتتمكن من تعزيز التعاون الدولي من خلال تقديم المساعدة للدول النامية لتطوير جامعاتها.

وبناء على هذه السياسة اطلقت العديد من المشاريع منها برنامج للحراك الاكاديمي Changjiang Scholar Program (hang jiang xue zhe) وبرنامج التوظيف رفيع المستوى بالخارج Overseas High-Level Recruitment

(hua hai wai ga ceng cir en cai yin jin ji hua) لإستقطاب المواهب من جميع أنحاء العالم، وقد تم دعم جميع هذه المشروعات من قبل الدولة التي شرعت أيضا في تحسين ظروف المعيشة لتشجيع الموهوبين والمتميزين من الطلاب والأكاديميين الصينيين والدوليين للقدوم إلى الصين، مع التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه مراكز كونفوشيوش في نشر اللغة والثقافة الصنية عالميا، وبذلك لم تعد عملية التدويل قاصرة على استقطاب

الكوادر المتميز بل اتسعت لتشمل تصدير الخدمات التعليمية الصينية بخاصة للدول النامية.

وعقب إطلاق مبادرة الحزام والطريق إستثمرت الصين المبادرة في ثبتت خطاها نحو تدويل جامعاتها من خلال الآليات التالية (Horvath, 2016):

١- ***Bringing in Policy*** ومن خلالها انخرطت الصين بنشاط في استقطاب أفضل العقول وجذبها للعمل والإقامة والدراسة في الصين، بهدف تعزيز قدرات الجامعات التنافسية، وفي ذات الوقت يعمل هؤلاء المتميزيين للترويج للجامعات الصينية ونشر الثقافة الصينية بما يحسن سمعتها ومكانتها الدولية.

*"**Higher Status", Leading Status", and world class**"* عانت الصين لعقود طويلة من مشكلة استنزاف العقول حيث هاجر العديد من الطلاب والعلماء الصينيين المتميزين إلى مختلف بلدان العالم وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه ادركت الصين أن الإرتقاء بجودة التعليم بالجامعات للمستويات الدولية هو مفتاح تحقيق المكانة الأعلى والريادة والعالمية التي من شأنها زيادة قدرة الجامعات الصينية على إستقطاب وتشجيع العلماء والخبراء الصينين للعودة إليها وكذلك الخبراء الدوليين.

٢- ***Going Global*** عززت مبادرة الحزام والطريق جهود الصين في إنشاء وكالات تعاون خارجية، التي سرعان ما إنتشرت في أغلب دول المبادرة وبخاصة معاهد كونفوشيوس الإلكترونية التي تعمل على توفير قنوات مناسبة للتعريف بالثقافة والقيم الصينية، وقد ادركت الصين أن التوسع في تصدير الخدمات التعليمية يمكنه العمل كجسر لتبادل العقول والتواصل بين الحضارات بما يحقق هدف المبادرة "People to people bonds" "الروابط بين الناس".

وفي إطار سعي الصين لتوفير الحرية الاكاديمية والإستقلالية الذاتية وتحسين مناخ العمل بالجامعات الصينية أنشأت الصين عدة مراكز مستقلة لتصنيف الجامعات الصينية بهدف تحفيزها على التحسين والتطوير من خلال المنافسة، ففي ٢٠٠٣ أنشئ "مركز

الجامعات ذات المستوى العالمي" Center for World-Class Universities (CWCU) بالتعاون مع كلية الدراسات العليا للتعلم (معهد التعليم العالي سابقا) بجامعة شنغهاي جياو تونج، الصين، وكان الهدف الأساسي من إصدار هذا التقرير هو تحديد مكانة الجامعات الصينية على خريطة الجامعات العالمية المرموقة من حيث الأداء الأكاديمي والبحثي —أي هو في الأساس عملية تقييم للذات.

وفي ٢٠٠٩ أصبح هذا التقرير يتم إصداره سنويا بواسطة Ranking Shanghai Consulta التي تعد منظمة مستقلة غير تابعة قانونيا لأي جامعة أومؤسسة تعليم عالٍ أوجهة حكومية(Yang, 2022) ويعتمد تقرير Academic Ranking of World Universities (ARWU) في تقييمه للجامعات على ستة مؤشرات موضوعية هي: عدد الخريجين، عدد الحائزين على جوائز نوبل وميداليات بجميع حقول المعرفة، وعدد الباحثين الذين تم الاستشهاد بهم والذين تم اختيارهم من قبل Clarivate Analytics، وعدد الأبحاث المنشورة في بمجلة الطبيعة والعلوم Nature and Science، وعدد المقالات المفهرسة في فهارس الاقتباسات العلمية العالمية، مؤشر الاقتباس في العلوم الاجتماعية الموسعة Social Sciences Citation Index، ونصيب كل عضو في الجامعة في أداء الجامعي الاكاديمي والبحثي. وبناء على هذه المؤشرات يتم فحص ملفات ألف وثمانمائة (١٨٠٠) جامعة سنويا ويتم اختيار افضل ألف (١٠٠٠) جامعة من بينهم (ShanghaiRanking Consultanc, 2021).

ب-خبرة مصر:

يؤكد Philip G. Albach (٢٠١٦) في كتاب" *Global Perspectives on Higher Education"* أن الجامعة منذ فجر بزوغها تعد مؤسسة ذات طبيعة عالمية ويشهد على ذلك تاريخ نشأتها وتطورها على الرغم من وجودها في "عالم من الدول القومية التي لديها تصاميم خاصة بالجامعات" (ص. ٦). و بمخالفة لرأي Albach يشير Hans de Wit (٢٠١٩) إلى أن نشأة الجامعة والتي تعود إلي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد ارتبطت بالأجندات الوطنية لكل دولة. إلا أن هذا التوجه أخذ في التغير بشكل كبير مع تطور الزمان وصولا الى

العصر الحديث والذي اتخذت فيه الجامعات أشكالا ونهجا أكثر تعقيدا وتم إضافة البعد الدولي كمفهوم واستراتيجية صبغت طبيعة جميع أهدافها وأنشطتها.

ويرتبط بناء الدولة الحديثة المصرية باسم محمد على باشا (١٨٠٥-١٨٤٨) الذي آمن بأن بناء دولة حديثة يتطلب بناء جيش قوي يتبنى الأساليب العسكرية الحديثة التي ترتبط بمجالات العلم الحديث والخبرة، ولذلك سعى لبناء مجتمع مصري حديث على غرار المجتمعات الأوروبية ولكي يتم تحقيق ذلك كان لابد من إعداد وتدريب مهندسين وأطباء ومعلمين ومترجمين ...إلخ بمستويات دولية، ولهذا أنشاء محمد على باشا المدارس وأرسل البعثات في جميع التخصصات الأكاديمية إلى أوروبا وبخاصة فرنسا، كما أمر بترجمة الكتب الأجنبية إلى التركية والعربية لكي يتم استخدامها في التدريس بالمدارس، بالإضافة إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية للتدريس (Guang, 2013)، ولهذا يعد محمد على باشا هو أول من أرسى قواعد وأسس تدويل التعليم العالي المصري الذي ارتكز على تبنى المعايير العالمية في التعليم، وتوفير فرص الحراك الأكاديمي للعلماء من وإلى مصر، وترجمة الكتب في المجالات المختلفة واستخدامها للتدريس بالمدارس.

ومنذ عام ١٨٤٨ وحتى عام ١٨٧٩ استكمل خلفاء محمد على باشا: عباس باشا، وسعيد باشا، وإسماعيل باشا مسيرته في تحديث الدولة المصرية من خلال استكمال تأسيس نظام تعليمي حديث وفق المعايير الأوروبية اعتمادا على العلماء المصريين والأجانب، والتوسع في إنشاء المدارس والاهتمام بالترجمة. إلا أن عهد إسماعيل باشا (١٨٣٠-١٨٩٥) كان أبرزهم حيث برزت مصر في عهده كدولة حديثة معاصرة وتحولت من دولة زراعية إلى دولة صناعية تنتج منتجات تنافس المنتجات الأوروبية وذلك بفضل كبار العلماء والمفكرين وقادة الرأي والإصلاح الذين كانوا شبابا في عهد جده محمد على باشا وتلقوا تعليمهم في الجامعات الأوروبية المختلفة (Ead, 2019).

و من أهم قادة الفكر والرأي في عهد إسماعيل باشا "رفاعة الطهطاوي، ومحمد على البقلي، وإسماعيل الفلكي، وعلى مبارك" (الدسوقي،١٩٤٥، ص.٢٧). وقد تمكن إسماعيل باشا بفضل هذه النخبة من العلماء من زيادة عدد النظار(الوزراء)، الذين قادوا عمليات تطوير

المجتمع المصري في جميع المجالات مثل الزراعية والصناعة والنقل والمواصلات والبريد والطرق والكباري بالإضافة إلى تحديث وتطوير دار الكتب المصرية، ويرجع الفضل إلى على مبارك باشا في إنشاء أول نظارة للتعليم (وزارة المعارف) والتي اهتمت بإنشاء المدارس الابتدائية وضم الكتاتيب للمنظومة التعليمية، كما أنه اهتم بتعليم الفتيات بدعم من رفاعة الطهطاوي (الأيوبي، ٢٠١٣، ص.١٨٣).

ثم أنشئت جامعة القاهرة في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ كجزء رئيس من الحركة القومية المصرية والتي أسسها كوكبة من قادة التنوير الوطني مثل محمد عبده، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وقاسم أمين، وسعد زغلول، لتكون منارة للفكر الليبرالي وأساسا لنهضة أكاديمية علمية شاملة في جميع مجالات المعرفة تمكن مصر من التعاطي مع التطورات العلمية والاكاديمية الدولية (Ead, 2019, p. 3).

وعلى الرغم من معارضة سلطة الاحتلال الانجليزي التي كانت تحكم مصر في ذلك الوقت والممثلة في اللورد كرومر لإنشاء الجامعة خوفا من انتشار الوعي وتكوين طبقة مثقفة "تدرك أن الاستقلال ليس مجرد تحرير الأرض، وإنما هو تحرير الشخصية المصرية وانطلاقا بها إلى مراقي المدنية والحضارة"، إلا أن جامعة القاهرة أشرقت شمسها وغمر ضوؤها جميع أرجاء القطر المصري (جامعة القاهرة، ٢٠١٧).

وقد واجهت جامعة القاهرة العديد من المصاعب المالية خاصة خلال الحرب العالمية الأولى، واضطرت للاقتصاد في النفقات ونقل مقرها إلى سراي محمد صدقي بميدان الأزهر بشارع الفلكي، إلا أن الجامعة لم تتوان عن إرسال طلابها المتميزين للدراسة بالجامعات الأوروبية لكي يشكلوا نواة أعضاء هيئة التدريس بها، ومن أشهر العلماء المبتعثين من قبل جامعة القاهرة للدراسة بالخارج كان طه حسين، ومنصور فهمي، وأحمد ضيف (جامعة القاهرة، ٢٠١٧).

و لهذا ارتبطت نشأة جامعة القاهرة بتقدير الجودة والتميز والتركيز على الارتقاء بمستوى الجامعة لكي تنافس الجامعات الأوروبية اعتمادا على الكوادر البشرية المصرية (Mohamed, 2017).

وعقب ثورة يوليو ١٩٥٢ تحملت وزراة المعارف العمومية مسئولية تنظيم عملية التعاون الثقافي بين مصر ودول العالم والتي إشتملت على تبادل الأساتذة والطلاب والكتب والأبحاث العلمية وإرسال البعثات العلمية والإشتراك في المؤتمرات وإنشاء المعاهد والمراكز الثقافية في مختلف دول العالم. (بدران، ١٩٩٩).

وفي عام ١٩٧٢ صدر قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) والذي نصت المادة الأولى فيه على: أهمية توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات في مختلف دول العالم، وبناء عليه وقعت مصر عام ١٩٨٠ إتفاقية لربط الجامعات المصرية مع الجامعات الأمريكية كنواه لتنفيذ مشروعات بحثية مشتركة تحقق مبدأ التعاون الولي، وتم تخصيص مبلغ ٢٧,٥ (سبع وعشرون ونصف) مليون دولار لتمويل مشروعات بحثية هدفها المساهمة في تحقيف التنمية الشاملة و إعداد وتدريب الكوادر العلمية العاملة بالجامعات ومعاهد البحوث المصرية (محمد، ٢٠٠٤)

وفي مطلع القرن الحادي والعشرون أصدرت وزارة التعليم العالي الخطة الإستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي، وعليه تم إطلاق عدة مشروعات منها مشروع يهدف لتعزيز العلاقات الدولية بين الجامعات المصرية والجامعات العالمية، وتوظيف هذه العلاقات في زيادة نشاطات التبادل الطلابي والحراك الاكاديمي لأعضاء هيئة التدريس وإنتاج البحوث العلمية المشتركة، وتحقيق هذه الخطة اعتمد على عدة آليات هي (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٢):

١-***الابتعاث الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس المصريين*** (قطاع الشئون الثقافية والبعثات-الإدارة المركزية للبعثات، ٢٠٢٢):

يعتبر الابتعاث الدولي هو اهم تطبيقات التدويل التي تتبناها مصر، و كما وضحنا سابقا فإن مصر تعتبر سباقة في هذا المجال عن أقرانها في المنطقة، ومازال الهدف الرئيس للإبتعاث الدولي هو الاستفادة من التطورات العلمية والمعرفية والتكنولوجية في دول الابتعاث ومن ثم العودة إلى مصر لتوطين هذه المعارف والتكنولوجيا بها، ولذلك ماتزال مصر حريصة

على إرسال البعثات العلمية إلى مختلف دول العالم حسب المجال الذي ترغب في تطويره وذلك لإعداد جيل جديد من الباحثين والعلماء والاساتذة المنوط بهم قيادة عمليات التنمية.

وتتوع فرص الابتعاث لتشمل: بعثات دكتوراه والتي تتراوح مدتها من ثلاث إلا أربع سنوات، بعثات الإشراف المشترك التي تمنح فرصة عام يقضيها الباحث في أحد المؤسسات العلمية لإستكمال أعمال الدكتوراه التي قد بدأها في مصر، مهمة علمية والتي تمنح للحاصلين على درجة الدكتوراه من أعضاء هيئة التدريس وهي تمنحهم ستة اشهر يقوم فهيا العضو بتبادل الزيارات العلمية وزيارة المعامل، منح الماجستير وهي تمنح العضو عام لكي يتم دراة الماجستير، جمع المادة العلمية لمدة عام تمنح للباحثين المسجلين لدرجة الماجستير بمصر لجمع المادة العلمية المطلوبة لانهاء دراستهم في الجامعات اليابانية.

كما تقدم العديد من الدول منح للطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس وفق إتفقات تعاون موقعة بينها وبين مصر منها على سبيل المثال الدول المملكة المتحدة، اليابان، إيطاليا، ألمانيا، هونج كونج، ماليزيا، الأردن.

٢- ***الشراكات الجامعية والتبادلات العلمية مع الهيئات الدولية والتعاون الدولي*** (*State Information Service, 2022*)**:**

في العقد الأخير تم إنشاء اربع جامعات أهلية خصصت لتقديم برامج متطورة وغير تقليدية، جامعة الجلالة، والملك سلمان، والمنصورة الجديدية، والعلمين"، وقد نجحت هذه الجامعات في عقد شراكات مع جامعات دولية منها على سبيل المثال جامعة سلمان الدولية التي عقدت شراكة مع جامعة "جنوب كارولينا" University of South Carolina لطرح برامج مزدوجة الشهادة في العديد من التخصصات الحديثة والمطلوبة بسوق العمل الوطني والدولي.

كما وقعت جامعة العلمين إتفاقية شراكة مع جامعة ليون الفرنسية، ووفق هذه الإتفاقية يتم منح درجات وشهادات مشتركة ومزدوجة بين الجامعتين.

هذا بالإضافة إلى الشراكات التقليدية االتي وقعتها الجامعات المصرية الحكومية مع مؤسسات وهيئات تعليم دولية من أهمها هيئة الفولبرايت الأمريكية التي تهدف إلى توفير فرص تعليمية دولية للطلاب المصريين وتنظيم فاعليات تهدف إلى زيادة التفاهم الثقافي بين

الدولتين، والهيئة الألمانية للتبادل العلمي التي تختص بمجالات التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار (الفقي، ٢٠١٧).

وعلى الرغم من ضعف مردود جهود التدويل التي بذلتها مصر على مستوى الجامعات، إلا أن هذه الجهود كان لها نتائج إيجابية حيث سطع نجم العديد من العلماء المصريين في سماء العلوم على مستوى العالم وهذا ما وثقه دليل أشهر العلماء لعام ٢٠٢٢، الذي وثق اسم ثمانية آلاف وتسعمائة وستة وثلاثين عالما مصريا (٨٩٣٦) عالم مصري من سبع وثمانين (٨٧) جامعة، حيث وصنفوا على أنهم الأكثر تأثيرا في مجالات العلوم المختلفة في الخمس سنوات الماضية أي من عام ٢٠١٨-٢٠٢٢، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر أفضل عشرة علماء مصريين مصنفين عربيا وعالميا (AD Scientific Index, 2022).

جدول رقم (١): بيان بأفضل عشرة (١٠) علماء مصريين على المستوى الوطني والعربي والعالمي

م	إسم العالم	الجامعة	مجال التخصص	الترتيب مصريا	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا
١.	أحمد على عبد العليم	مدينة زويل للعلوم و التكنولوجيا	الفيزياء	١	٤	١٩٨
٢.	شعبان خليل	مدينة زويل للعلوم و التكنولوجيا	الفيزياء	٢	٦	٥٧٥
٣.	على الليثي	القاهرة	الفيزياء	٣	٧	٦١٦
٤.	محمد عطية محمود	جامعة الفيوم	الفيزياء	٤	٩	٩٨٢
٥.	عمر راضي	عين شمس	الفيزياء	٥	١٣	٢١٢٧
٦.	شيماء أبو زيد	عين شمس	الفيزياء	٦	١٦	٣٢٢٧
٧.	محمد حمد	الجامعة الأمريكي بالقاهرة	الفيزياء	٧	٢٧	٧١٣٣
٨.	السيد سليمان	الجامعة الأمريكي بالقاهرة	الطب و علوم الصحة	٨	٣٦	٩٣١٤
٩.	محمد النشائي	الإسكندرية	الفيزياء	٩	٣٩	٩٧٩٤
١٠.	أيمن محروس	الجامعة اليابانية للعلوم و التكنولوجسا	الفيزياء	١٠	٤١	١٠٦١٧

الاجابة على السؤال الخامس: إستخلاص اوجه الشبه والإختلاف بين جهود تدويل الجامعات الصينية والجامعات المصرية

خلال النصف الثاني من القرن العشرين تطور تدويل الجامعات من كونه نشاطا هامشيا إلى مرتكز أساسي في أجندة إصلاح التعليم العالي وتوافق هذا مع تزايد تأثيرات العولمة و إقلمة الاقتصادات والمجتمعات، بالإضافة إلى متطلبات اقتصاد المعرفة (de Wit, 2019).

ولذلك تتشابه الصين مع مصر في العديد من العناصر من أهمهما أن كل منهما تعد من أقدم وأعرق الحضارات التي أثرت بعمق على نشأة وتطور العلوم والفنون وأساليب الحياة في الحضارات التي تلتها، كما أنهما حاليا تعدان من أكبر الدول من حيث تعداد السكان حيث يبلغ تعداد سكان الصين مليار وأربعمائة وخمسين (١.٤٥٠.٠٠٠.٠٠٠) (Wolrdometer, 2022)، ويبلغ تعداد سكان مصر في عام ٢٠٢٢ مائة وستة ملايين (١٠٦.٠٠٠.٠٠٠) نسمة (Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS), 2020).

وعلى المستوى السياسي، ظهر شكل الحكومة المركزية في وقت مبكر من تاريخ الدولتين، وفي العصر الحديث ساعدت الحكومة المركزية في الدولتين على تشكيل الهوية الوطنية وتحقيق الوحدة بين فئات المجتمع المختلفة كما شكلت حائط صد ضد نشوب أي صراعات أهلية أو طائفية أو عرقية (Ide, 2015).

وخلال الفترة من ١٩١٢ إلى ١٩٤٩ حرصت الصين على إقامة علاقة متميزة مع مصر والوطن العربي وذلك لوجود أقلية صينية مسلمة، حرصت على تلقي العلوم الدينية في الأزهر الشريف بمصر، حتى أنه في عام ١٩٣١ تم تعيين محمد إبراهيم شاو كاو شن كأول عضو هيئة تدريس بجامعة الأزهر من أصل صيني (حسنن ٢٠١٤، ص.٣٣).

وتوطدت العلاقة بين الصين ومصر أكثر عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وذلك لتبني النظام المصري، على غرار الصين، الفكرالاشتراكي المناهض للإمبريالية الغربية (Ide, 2015).

وعلى مستوى الجامعات المصرية فقد وقعت جامعة القاهرة مع أكاديمية شانغهاي للعلوم الاجتماعية برتوكول تعاون سنة ٢٠١٨ لتوسيع نطاق الاستفادة من البحوث والدراسات التنموية التي تنتجها كل منهما (Calabrese, 2018).

إلا أن الصين أصبحت الآن ثانى اقوى اقتصاد، كما أنها تتمتع بأعلى معدلات نمو عالميا حيث سجلت معدل نمو بلغ ٨.١ عام ٢٠٢١، ارتفع الدخل القومي إلى ١٥.٨ تريليون دولار أمريكي (World Bank, 2022b).

أما مصر فهي تعتبر من الدول المنخفضة الدخل حيث يصل إجمالي الدخل القومي ٣٦٠.٦ مليون دولار، و يتوقع ان تحقق نموا إقتصاديا قدره ٥.٩% في ٢٠٢٢، و قد ارتفع هذا المعدل عن ماحققته مصر في ٢٠٢١ حيث بلغ معدل النمو ٥.٨% عام ٢٠٢١، (World Bank, 2022a).

كما تتشابه الصين ومصر في أنهما دولتان غير ناطقتين باللغة الانجليزية، إلا أنهما بمستويات مختلفة تمكنتا من المنافسة في سوق التعليم العالي الدولي الذي تسيطر عليه الدول الناطقة باللغة الانجليزية.

أما فيما يخص التعليم العالي فكلتا الدولتين تعتبران التعليم العالي أولوية سياسية، وعليه سعت كلتاهما للتوسع في معدلات إتاحة التعليم العالي وترجم ذلك في الزيادة المطردة في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، كما أن كلتا الدولتين توسعت في إنشاء الجامعات وتم تخصيص موارد كبيرة لتحسين جودة التعليم العالي وتحفيز الجامعات على تحسين مكانتها في التصنيفات الدولية (de Wit & Altbach, 2021).

كما أن كلا البلدين قد نفضت عن نفسيهما غبار النموذج السوفيتي الذي تم تبنيه في منتصف القرن العشرين والذي تسبب في إحداث اختلال وظيفي في جميع مؤسسات التعليم العالي حيث تم إنشاء جامعات شاملة وبالتوازي أنشئت مراكز بحثية أصغر متخصصة ملحقة بالوزارات التنفيذية وغير تابعة لوزارة التعليم العالي، وهذه المؤسسة اتخذت الطابع المهني بشكل ضيق ولم تقم بالكثير من البحث كما أنها لم تكن جزءا من نظام الجامعة الصينية أو المصرية، إلا أنها استقطعت جزءا غير قليل من ميزانية البحث العلمي الذي كان من

المفروض تخصيصه للجامعات مما أضعف من جودة وحجم البحث العلمي بالجامعات الصينية والمصرية، إلا أن الصين تغلبت على هذه المشكلة من خلال زيادة الإنفاق على المشروعات البحثية من خلال طرح العديد من المشروعات البحثية التنافسية التي ينبغي على الجامعات الصينية المنافسة فيها للحصول على تمويل، مما ساهم في زيادة حجم وجودة الإنتاج البحثي بها (Cai, 2013).

إلا أن هذا الوضع المحير قد تسبب أيضا في نمو أكاديمي عشوائي دون تخطيط في محاولة لاستيعاب التضخم في معدلات الإقبال على الالتحاق بالجامعات، والحاجة إلى أنواع جديدة من المؤسسات القادرة على الاستجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة، ونتيجة لذلك فقد اقتحم القطاع الخاص مجال التعليم العالي بقوة في كلتا الدولتين، وتفوق في مجال جودة التعليم والبحث العلمي على الجامعات الحكومية، ولذلك لجأت الحكومة في كلتا الدولتين إلى تأسيس جامعات أهلية وكليات تكنولوجية متخصصة لتقليل الفجوة بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة (Guri-Rosenblit et al., 2007).

وإذا كان بناء نظام أكاديمي فعال ضرورة ملحة، فإن الإدارة الفاعلة للجامعات تعد امرا ضروريا كذلك، ومن الملاحظ أن نظام الإدارة في الجامعات الصينية والمصرية يواجه تحديات خطيرة فيما يتعلق بالحوكمة الداخلية، ويرجع ذلك إلى تراكم العديد من الأسباب منها المرتبط بالتاريخ الاستعماري وبالبيروقراطية المفرطة المترسخة في نظام إدارة جميع مؤسسات الدولة بما فيها الجامعات، وكما ذكرنا سالفا فإن فاعلية الجامعات مرتبطة بشكل أساسي بقدرتها على الحكم الذاتي والاستقلالية من جهة، ومن جهة أخرى المساءلة ونظم المحاسبية، بالإضافة إلى الإدارة المهنية، ولا تتمتع الجامعات الصينية أو المصرية بأي من هذه حيث تخضع الجامعات لضوابط بيروقراطية مفرطة من قبل الحكومة المركزية في كلا البلدين (Altbach & Unesco, 2009).

وكذلك نجحت الصين في إطلاق تصنيف شانغهاي لأفضل ألف (١٠٠٠) جامعة على مستوى العالم، و الذي يصدر عن هيئة مستقلة استطاعت الحفاظ على موضوعية التصنيف وابعاده عن الضغوطات السياسية، ولذلك حظي التصنيف بمكانة مرموقة في العالم

ضمن أفضل التصنيفات العالمية للجامعات، وتمكنت الصين من خلاله أن تزيد من القدرة التنافسية لجامعاتها من خلال تحسين مكانتها في التصنيف الذي اعتمد على معايير تتناسب مع ثقافتها وأوضاعها السياسية، ولذلك استبعد معيار "الحرية الاكاديمية والاستقلالية" من التصنيف وأثر التركيز على جودة التعليم، وجودة الكلية، وجودة البحث العلمي، وأداء الافراد في الجامعة، مما ناسب العديد من الدول شمولية النظام مثل مصر.

وعلى الرغم من جهود كلتا الدولتين في مجال تدويل التعليم العالي إلا انهما مازلتا تعانيان من الآثار السلبية لعملية التدويل والمتمثلة في هجرة العقول، فالعديد من العلماء الصينين والمصريين الذين يتم ابتعاثهم للدول الغربية للدراسة أو البحث العلمي غالبا ما يقررون عدم العودة لبلدانهم بعد انتهاء مدة البعثة، وللأسف لا تتوفر الإحصاءات الدقيقة لأعداد العلماء الذين هاجروا إلى دول اجنبية (Broaded, 1993)، إلا أن بعض الإحصاءات تشير إلى أنه منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٥ أكثر من ٨٠% من العلماء والطلاب الصينين الذين كانوا يدرسون بالولايات المتحدة الامريكية لم يعودوا إلى الصين، وما بين عامي ١٩٧٨ و٢٠٠٤ سافر ٨١٥ ألف طالب صيني للدراسة بالخارج ولم يعد منهم سوى ١٩٨ ألف بعد الانتهاء من دراستهم، إلا أن تحسن الأوضاع الاقتصادية ومستوى المعيشة بالصين كما ذكرنا سالفا في بداية القرن الواحد والعشرين نجح في توفير بيئة جاذبة لعودة العديد من العلماء والطلاب لوطنهم (Minstry of Education: The People's Republic of China, 2019a).

وقد أشارت دراسة تقى عادل عبد المنعم (٢٠٢٠) إلى أن مصر تعد الخاسر الأكبر من بين الدول العربية من ظاهرة هجرة الكفاءات حيث بلغ عدد المهاجرين من الكفاءات العلمية المصرية إلى الولايات المتحدة الامريكية ٣١٨ ألف، وإلى كندا ١١٠ ألف، وإلى استراليا ٧٠ ألف، وإلى بريطانيا ٣٥ ألف، وإلى فرنسا ٣٩ ألف، وإلى ألمانيا ٢٥ ألف، وإلى سويسرا ١٤ ألف، وإلى هولندا ٤٠٠ ألف (p. 24).

ويمكن تلخيص وجه الشبه والاختلاف بين جهود تدويل الجامعات الصينية والجامعات المصرية في النقاط التالية:

١ – السمات العامة لجهود التدويل بكل من الجامعات الصينية والجامعات الصينية

تتشابه خبرة كل من الجامعات الصينية والجامعات المصرية في مجال التدويل في انها ذات جذور تاريخة عميقة و ان كل منهما إعتمدت على التدويل لتحسين وتطوير الجامعات لكي تتمكن من قيادة قاطرة التنمية بالمجتمع.

كما تتشابه كلا الخبرتين في ان التطور الحديث في سياسات التدويل قد ارتبط بظاهرة العولمة والتغيرات العالمية المعاصرة، والتطلع إلى تحسين مكانة الجامعات الصينية و المصرية في التصنيفات الدولية سعيا لزيادة قدراتها التنافسية، إلا ان عمليات التدويل كانت ابطأ في الجامعات المصرية عنها في الجامعات الصينية.

وعلى الرغم من أن الجامعات الصينية و الجامعات المصرية قد شهدتا تزايدا مطرد في عدد الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس الذين يبتعثون للدراسة والبحث العلمي في الجامعات الدولية، إلا ان الجامعات الصينية تمكنت من استقطاب عدد اكبر من الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس الدوليين للقدوم والعمل بالجامعات الصينية، حيث حرصت الحكومة الصينية على تهيئة بيئة جاذبة لإغراء الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس الصينيين والدوليين للعودة و الإقامة و الغمل بالصين.

كما تتشابه خبرة كل من الصين ومصر في آليات التدويل حيث لجأت كل منهما إلى انشاء جامعات حديثة تقدم برامج متطورة تستجيب لمتطلبات سوق العمل، إلا أن الصين بالإضافة إلى اهتمامها بالبرامج التعليمية النوعيه ركزت ايضا على نشر مراكزها الثقافية، مركز كونفوشيوس، في العديد من دول العالم بهدف نشر الثقافة الصينية وتعليم اللغة الصينية بما يتيح للطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس الدوليين من الإندماج في الثقافة الصينية، كما ان الجامعات الصينية قد اسست برامج دولية تهيئ الطلاب الصينين للإندماج في المجتمعات الدولية التي يتم ابتعاثهم إليها.

وفي حين ركزت مصر،تاريخا وحديثا، على الدول الغربية كوجهة اساسية للإبتعاث، نوعت الصين بين جهات الابتعاث حيث شملت دول الجوار مثل اليابان وكوريا الجنوبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

٢ – أهداف التدويل

تتشابه خبرة كل من الجامعات الصينية والجامعات المصرية من حيث اهداف عمليات التدويل.

٣ – السياسات الوطنية لتدويل الجامعات الصينية والمصرية

تتشابه الجامعات الصينية مع الجامعات المصرية في الدور المركزي التي تلعبه الحكومة في كلا البلدين في وضع السياسات المنظمة لعمليات التدويل، كما تتولى وزارة التعليم العالي في كلا البلدين الإشراف المباشر على عمليات التدويل بالجامعات مثل طرح خطط البعثات وتوفير المنح الدراسة والبحثة، كما تتولى الوزارة في كلا البلدين الإشراف المباشر على عقد الشراكات وتوقيع بروتوكولات التعاون الدولي بالجامعات في كلا البلدين.

الإجابة على السؤال السادس: المقارنة التفسيرية للقدرة التنافسية لبعض الجامعات الصينية مقارنة بالجامعات المصرية

تعتمد المقارنة التفسيرية على المحاور التالية:

١- البحث عن الشرعية من خلال التوسع في سياسات قبول الطلاب بالجامعات.
٢- وزيادة الموارد من خلال الانخراط بصورة أكثر في اقتصاد المعرفة الدولي.
٣- تحقيق الاستقلالية والحرية الاكاديمية.
٤- الوضع والسمعة والتميز.
٥- تغيير المناخ الاقتصادي والسياسي

١ – البحث عن الشرعية من خلال التوسع في سياسات قبول الطلاب بالجامعات

خلال القرن العشرين تغير مشهد التعليم العالي بشكل كبير، حيث كان من قبل مقصورا على النخبة من أبناء الطبقة العليا، إلا أن نسب القيد الاجمالية (Gross Enrollment Ratio (GER إرتفعت في جميع بلدان العالم لأكثر من ٥٠%- لتصل إلى ٩٠% في قليل من بلدان العالم الأول، ويوجد حاليا أكثر من مائتين وستين مليون(٢٦٠) طالب على مستوى العالم في اكثر من عشرين ألف (٢٠٠٠٠) جامعة موزعين على مختلف التخصصات، وهذه الظاهرة أكثر وضوحا في الدول ذات الاقتصادات الناشئة مثل مصر

التي وصل فيها (GER) في التعليم العالي عام ٢٠١٨ إلى (٣٨.٩٠%) بزيادة عن عام ٢٠١٧ الذي كانت فيه النسبة ٣٥.١٦%، والذي يعتبر أيضا عاما فارقا في (GER) عن عام ٢٠١٦ حيث وصلت نسبة (GER) إلى ٣٣.٨٦% . وبمقارنة هذه النسب بنسب (GER) في عام ٢٠١١ نلاحظ حدوث قفزة نوعية في(GER) حيث بلغت تلك النسبة ٢٦.٨٢% (Galal, 2021).

وبالرجوع إلى الإحصاءات التي يصدرها دوريا الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري، نلاحظ زيادة مطردة في أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات المصرية سواء حكومية أو خاصة حيث وصل عدد الملتحقين بالجامعات المصرية إلى ٣.١ مليون طالب في العام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠٢١ (The Central Agency for Public Mobilisation and Statistics (CAPMAS), 2022).

وقد أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي "استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر ٢٠١٥-٢٠٢٠ والتي تهدف إلى: توفير التعليم لجميع المواطنين دون تمييز، وتحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع أنظمة التعليم العالمية، وتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية ومخرجاتها، واستقطاب الجامعات الأجنبية المرموقة لإنشاء فروع لها في مصر، كما تهدف الاستراتيجية إلى تطوير البحث العلمي والابتكار وتحفيز أعضاء هيئة التدريس على زيادة معدلات النشر العلمي الدولي (Supreme Standing Committee for Human Rights (SSCHR), 2022, p. 3).

وكانت لهذه الجهود ثمار واضحة ليس فقط في زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات المصرية، بل في زيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس حيث وصل عددهم إلى ستة وعشرين ألفا (٢٦٠٠٠) خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٠، و كذلك تم إنشاء ثلاث جامعات حكومية جديدة ليصل اجمالي عدد الجامعات الحكومية إلى سبع وعشرين (٢٧) جامعة موزعة في مختلف أنحاء الجمهورية، كما تم انشاء ثماني (٨) جامعات خاصة جديدة لتصل عدد الجامعات الخاصة العاملة بالجمهورية حاليا إلى ستين(٦٠) جامعة، كما تم افتتاح خمس وأربعين (٤٥) كلية جديدة في مختلف التخصصات لتصل عدد الكليات على مستوى الجمهورية إلى أربعمائة وستين (٤٦٠) كلية، كما انشئت أربع (٤) جامعات جديدة غير

ربحية (أهلية) تضم خمسين (٥٠) كلية في مختلف التخصصات، ليصل العدد الإجمالي للجامعات غير الربحية (الأهلية) إلى ست وثلاثين (٣٦) جامعة، وثلاث (٣) جامعات تكنولوجية. كما تسعى الحكومة إلى انشاء جامعة تكنولوجية بكل محافظة تكون مركزا للتنمية الاقتصادية بهذه المحافظة. كما ارتفع عدد الجامعات التي حصلت على الاعتماد المحلي إلى مائة وثماني وستين (١٦٨) جامعة، كل هذا بهدف إتاحة تعليم جامعي عالي الجودة لأكبر شريحة من الشباب المصري (Supreme Standing Committee for Human Rights (SSCHR), 2022, p. 5)

والصين كذلك أدركت أن التعليم العالي هو مفتاح التنمية وعليه تم التوسع في قبول الطلاب بالجامعات حيث إرتفعت نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من بداية ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٩ من خمسة (٥) إلى سبعة وعشرين (٢٧) مليون طالب (Altbach, 2009)

وبلغ عدد الملتحقين بالجامعات الصينية في مايو ٢٠٢٢ مائتين وأربعين مليون (٢٤٠ مليون) طالب بزيادة في معدلات الالتحاق تصل إلى ٥٧.٨% عن ٢٠١٢ التي بلغت فيها زيادة نسب الالتحاق إلى ٢٧.٨% (Shuo, 2022).

٢-زيادة الموارد من خلال الانخراط بصورة أكثر في اقتصاد المعرفة الدولي

يتطلب الانخراط في إقتصاد المعرفة العالمي القائم على العلم والتكنولوجيا وعلى التكتلات الاقتصادية مستويات عالية من المعرفة والمهارات، وعلى علاقات دولية متميزة، في هذا السياق تلعب الجامعات البحثية دورا هاما في المشاركة في اقتصاد المعرفة العالمي، ولا يقتصر دورها على إعداد الكوادر البشرية القادرة على المشاركة في سوق العمل المعرفي بل في إنتاج البحوث العلمية الأساسية التي تقود عمليات الإنتاج في اقتصاد المعرفة، وتعتبر الجامعات البحثية من بين أكثر المؤسسات التي لها روابط دولية مع نظيراتها على مستوى العالم وبناء على هذه الروابط يتم إنتقال أعضاء هيئة التدريس والطلاب بصورة متزايدة مما ساهم في تطوير جميع أفرع المعرفة، وقد ساهمت اللغة الانجليزية التي أصبحت اللغة الأولى عالميا فى زيادة الإنتاج البحثي وفى تحويل الأفكار إلى منتجات وسلع معرفية، ومن أكثر الدول المنخرطة في اقتصاد المعرفة من خلال جامعاتها الصين، وفرنسا، وألمانيا، واليابان،

وروسيا، وكوريا الجنوبية (Godwin & de Wit, 2019) ، وقد تركزت المنافسة بين هذه الدول على تمويل المواهب، وزيادة معدلات النشر في المجلات الأكاديمية المرموقة، وإنتاج المؤلفات العلمية المشتركة، التي ساهمت في تقدم الجامعات و الدول في مؤشرات الابداع والابتكار، والذي كان بدروة من اهم القوى الدوافع لتدويل التعليم العالي(World Intelectual Property Organization (WIPO), 2021).

و يظهر مؤشر Triple Helix —الذي يصدر عن رابطة Triple Helix Association التي تعتبر منظمة غير ربحية، هدفها الأساسي هو تطوير العلاقة بين إنتاج المعرفة وتحويلها لتطبيقاتها حياتية، ولذلك فهي تسعى لتعزيز وتفعيل العلاقة بين الجامعات والمؤسسات البحثية وبين الصناعة والحكومة من أجل دعم العلاقة بين البحث العلمي، والابتكار، والقدرة التنافسية، والنمو الاقتصادي— تقدم الصين ومصر في دعم وتفعيل العلاقة بين البحث العلمي وإنتاج المعرفة والنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية (Triple Helix Association, 2022).

وتحتل مصر المرتبة الرابعة والتسعين (٩٤) على مستوى مائة وإثنان وثلاثين (١٣٢) في الاقتصادات المعتمدة على الابداع عالميا في مؤشر عام ٢٠٢١، إلا أن مصر قد تراجع ترتيبها عن المرتبة الثانية والتسعين (٩٢) التي شغلتها في عام ٢٠١٩، و لكنها تقدمت في المؤشر إلى المرتبة السادسة و التسعين (٩٦) التي شغلتها في عام ٢٠٢٠، كما تصنف مصر في المرتبة الثالثة عشرة (١٣) على مستوى أربع وثلاثين (٣٤) ضمن الاقتصادات المتوسطة النمو، و كذلك تحتل المرتبة السابعة عشرة (١٧) في تصنيف الاقتصادات في منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا. (World Intelectual Property Organization (WIPO), 2021)

و يشير ذات المؤشر إلى أن الصين تحتل المرتبة الثانية عشرة (١٢) على مستوى مائة واثنين وثلاثين (١٣٢) في الإقتصادات المعتمدة على الابداع عالميا، وقد تقدمت الصين في التصنيف من المرتبة الرابعة عشرة (١٤) التي احتلتها في المؤشر في عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠، و على مستوى الدول ذات الدخل المتوسط تصنف الصين في المرتبة الأولى على مستوى أربع وثلاثين (٣٤) الاقتصادات المتوسطة النمو، وكذلك تصنف الثالثة على مستوى

١٧ اقتصادات في منطقة جنوب وشرق اسيا (World Intelectual Property Organization (WIPO), 2021).

٣- تحقيق الاستقلالية والحرية الاكاديمية

ارتبط تطور الجامعات بمبدأ الاستقلالية الذى يعد مؤشرا أساسيا على جودة التعليم العالي، والتدريس، والبحث العلمي، حيث أن ضعف استقلالية الجامعات له تأثير سلبي على جودة التعليم كما أنه يعوق قدرة الجامعات على إنشاء شراكات دولية كما يحد من الحراك الاكاديمي لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس (Observatory Magna Charta Universitatum, 2018)، و يعد الميثاق الأعظم بين الجامعات:

> "إعلانا توكيدا للمبادئ الرئيسة التي ينبغي أن تقيم الجامعات مهامها على أساس منها، وتم تحرير الميثاق في عام ١٩٨٨ في ذكرى مرور تسعة قرون على تأسيس جامعة بولونيا، وينص المبدأ الاول على استقلال الجامعات؛ إذ ينبغي أن يتسم البحث العلمي والتدريس بالاستقلال الفكري والخلقي عن المؤثرات السياسية والمصالح الاقتصادية كافة. و ينص المبدأ الثاني على أن البحث العلمي والتدريس لا انفصال بينهما، فالطلاب يسعون لاكتساب المعرفة والفهم المتعمق. وينص المبدأ الثالث على تحديد هوية الجامعة بوصفها موقعا للبحث الحر وتبادل الآراء، حيث تتسم بانفتاحها على الحوار ورفضها للتعصب" (ص.١).

والميثاق على هذا الأساس يهدف إلى الوصول إلى عالم مترابط منفتح تتخطى فيه المعرفة الحدود الجغرافية والثقافية سعيا لتحقيق التفاهم والترابط بين البشر.

ومن الملاحظ أن الأساس الفلسفي الذي يطرحه الميثاق يتوافق مع مبادئ انشاء الاتحاد الدولي للجامعات الذي صدر برعاية اليونيسكو الذي يوكد على أهمية تمتع الجامعات بالحرية الأكاديمية، والاستقلالية المؤسسية، والمسؤولية الاجتماعية، والتعاون والتضامن على أساس المصالح المتبادلة والمزايا المشتركة، والتسامح مع الآراء المختلفة، والتحرر من التدخل

السياسي، والإنصاف في الالتحاق بالتعليم العالي، والانفتاح على المعرفة، و السلامة العلمية، والسلوك الأخلاقي (International Association of Universities, 2019).

وتشارك خمس جامعات مصرية في هذا الاتحاد هي كالتالي (International Association of Universities, 2022):

١- جامعة الإسكندرية

٢- الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

٣- جامعة المستقبل

٤- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

٥- جامعة السادات بمدينة السادات

أما الصين فتشارك في هذا الاتحاد من خلال تسع جامعات هي كالتالي (International Association of Universities, 2022):

جدول رقم (٢): الجامعات الصينية المشاركة في الاتحاد الدولي للجامعات في عام ٢٠٢٢

الصين- مكاو	الصين- هونج كونج	الصين
Macau University of Science and Technology	The Chinese University of Hong Kong	Nankai University
University of Macau		Sias University
University of Saint Joseph		Xi'anJiaotong-Liverpool University
		Yunnan University
		Zhejiang University

ويرصد مؤشر الحرية الاكاديمية لعام ٢٠٢٢ (Kinzelbach et al., 2022) تراجع ملحوظ في الحرية الأكاديمية بالجامعات على مدى العشر سنوات الأخيرة، حيث تعاني الجامعات في عدد متزايد من البلدان والأقاليم لضغوط نتيجة التغيرات على الساحة الدولية.

ووفقا لميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المادة (١٥) البند (٣) (United Nations Human Rights:I nternational Covenant on Economic Social and Cultural Rights (ICESCR),

1966) تتحمل الحكومات مسؤولية دعم حقوق العلم بما في ذلك الحرية التي لاغنى للبحث العلمي عنها، وقد سجل المؤشر تراجع الحرية الاكاديمية في مصر في ٢٠٢١.

وتحتل مصر والصين مراتب متدنية في مؤشر الحرية الاكاديمية لعام ٢٠٢٢ فكلاهما يصنفان ضن اسوأ ١٠% من الدول من حيث توفير للحرية الاكاديمية (Kinzelbach et al., 2022, p. 6).

إلا أن إنشاء الصين Ranking Consulta Shanghai ، التي تعتبر منظمة مستقلة غير تابعة قانونا لأي جامعة أو مؤسسة تعليم عالٍ أو أي جهة حكومية، هو محاولة لمنح الجامعات الصينية قدر من الاستقلالية وزيادة مساحة الحرية الأكاديمية.

٤- الوضع والسمعة و التميز

يتحدد وضع وسمعة الجامعة من خلال ترتيبها في التصنيفات الدولية و التي تدل على قدراتها التنافسية، وفي هذا السياق تعرف القدرة التنافسية على أنها (Dimitrova & Dimitrova, 2017)

> " قدرة المنظمة على إنشاء المزايا التنافسية والحفاظ عليها. بمعنى أنها تعبرعن نقاط قوتها وخصائصها التي تخلق التفرد والمزايا على المنافسين، علاوة على ذلك، تعمل على تلبية احتياجات المستهلكين بشكل أفضل. وبمعنى آخر تعتبر القدرة التنافسية هي عملية إدارة للمزايا التنافسية، باعتبارها نقاط القوة الأساسية للمنظمة، والأنشطة نفسها، التي تركز على إنشائها وإدارتها، وفي نفس الوقت، تكون نتيجة لها" (p. 312).

وتكمن معضلة الجامعات الحكومية في الدول التي تتسم بهيمنة الدولة على المؤسسات الحكومية في أنها مؤسسات أنشئت في الأساس لتحقيق المصلحة العامة وتخضع لرقابة شديدة من قبل الدولة والمجتمع المدني، وفي نفس الوقت مطالبة بالمنافسة في سوق التعليم العالي الذي يتبنى آليات السوق المتمركزة حول تحقيق المكاسب المادية ولو على حساب المصلحة العامة (Stanišić et al., 2019, p. 55).

وعلى الرغم من ذلك تمكنت الجامعات المصرية من التقدم في التصنيفات المحلية والعالمية، فنجد أن مائة وثمان وستون (١٦٨) جامعة تمكنت من الحصول على الاعتماد المحلي، كما نجحت سياسة الدولة لتطوير التعليم العالي في تحقيق مكاسب على المستوى الإقليمي، حيث احتلت مصر المرتبة الأولي في أفريقيا في مؤشر المعرفة العالمي الذي تصدره دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٢١، و احتلت مصر المرتبة الثالثة والخمسين (٥٣) من بين مائة وأربع وخمسين (١٥٤) دولة قافزة تسع عشر (١٩) مركزا عن مرتبتها في عام ٢٠١٩ في نفس المؤشر، كما تقدمت مصر في تصنيف التعليم العالي عالميا وصولا للمركز الخامس والثلاثين (٣٥) من بين مائة وأربع وخمسين (١٥٤) لعام ٢٠٢١، مقارنة بالمركز الثاني والأربعين (٤٢) من أصل مائة وثماني وثلاثين (١٣٨) دولة في عام ٢٠٢٠، و المرتبة التاسعة والأربعين (٤٩) من بين مائة وست وثلاثين (١٣٦) دولة لعام ٢٠١٩، وفي مجال البحث والتطوير والابتكارا احتلت مصر المرتبة الثامنة والخمسين (٥٨) من بين مائة وأربع وخمسين (١٥٤) دولة عام ٢٠٢١، مقارنة بالمركز الرابع والسبعين (٧٤) من أصل مائة وثماني وثلاثين (١٣٨) في عام ٢٠٢٠ في مؤشر المعرفة العامة، و بذلك تقدمت من المركز الثاني والثمانين (٨٢) من أصل مائة وثماني وثلاثين (١٣٨) عام ٢٠١٩ في ذات المؤشر (Supreme Standing Committee for Human Rights (SSCHR), 2022, p. 6).

وقد تمكنت ست جامعات مصرية من دخول تصنيف شانغهاي لأفضل الجامعات على مستوى العالم لعام ٢٠٢٢ و هذه الجامعات كالتالي (ShanghaiRanking, 2021).

جدول رقم (٣): الجامعات المصرية التي نجدت في دخول تصنيف شانغهاي لافضل ألف (١٠٠٠) جامعة على مستوى العالم لعام ٢٠٢٢

الجامعة	الترتيب على المستوى المحلي	الترتيب على المستوى الدولي
القاهرة	١	٤٠١-٥٠٠
الإسكندرية	٢	٦٠١-٧٠٠

عين شمس	٣	٨٠٠-٧٠١
المنصورة	٤-٣	٨٠٠-٧٠١
الزقازيق	٥	٩٠٠-٨٠١
الأزهر	٦	١٠٠٠-٩٠١

أما بالنسبة للصين فإن الحكم المباشر للدولة قد نجح في دعم البحث العلمي وتطوير التعليم بالجامعات، وتم هذا من خلال توفير مصادر التمويل للمشروعات البحثية الهادفة إلى انتاج المعرفة وتوطين التكنولوجيا، على سبيل المثال "مشاريع البحوث الوطنية" National Research Projects، "المختبرات الوطنية الرئيسة" National Key Laboratories، "البحوث الوطنية في العلوم الاساسية" National Key Projects of Basic Research، "قواعد البحث الوطنية للعلوم الإنسانية والاجتماعية" National Research Bases of Humanities and Social Sciences، و"الجائزة الوطنية لجامعة العلوم والتكنولوجيا" National Awards of University Science and Technology، وكان على الجامعات الصينية أن تتنافس للفوز بهذه المشاريع البحثية حتى تتمكن من الحفاظ على سمعتها ومكانتها في الدولة (Chen, 2012, p. 105).

و لمساعدة الجامعات الصينية على تحسين قدراتها التنافسية وافقت الحكومة الصينية على تخصيص المبدأ الخامس في مبادرة الحزام والطريق "People to people bonds" "الروابط بين الناس لتبني مبدأ "Bringing in" & "Going out" (Kaša & Mhamed, 2013) كإستراتيجية أساسية لتحسين مكانتها وسمعتها عالميا بالاعتماد على خطة سنوية لتبادل المواهب والكوادر المتميزة بالتعليم العالي بهدف تطوير قطاع الصناعات فائقة التكنولوجيا الصينية (Chen & Zhang, 2018).

فبلغ إجمالي عدد الطلاب الصينين الذين يدرسون بالخارج عام ٢٠١٩ (٧.٠٣٥.٠٠)، بزيادة قدرها ٤١٤٠٠ (٦.٢٥%) عن عام ٢٠١٨. وقد عاد إلى الصين بعد اتمام الدراسة ٥.٨٠٣.٠٠ طالب في ٢٠١٩ و هو ما يمثل زيادة قدرها ٦٠٩٠٠

(١١.٧٣%) عن العام السابق (Ministry of Education of the People's Republic of China, 2020).

وفي الفترة من ١٩٧٨ إلى ٢٠١٩ درس ما مجموعه ٦.٥٦٠.٦٠٠ طالب صيني بالخارج، وحتى عام ٢٠١٩ كان عدد الدارسين الصينين الذين مازالوا بالخارج بغرض الدراسة أو البحث العلمي ١.٦٥٦.٢٠٠، بينما أكمل ٤.٩٠٤.٤٠٠ دراستهم و منحهم البحثية، أي أن ٨٦.٢٨% من الطلاب و الباحثين المبتعثين بعد الانتهاء من بعثاتهم قرروا العودة والعمل بالصين (Ministry of Education of the People's Republic of China, 2020).

وقد ساهم هذا الحراك العلمي في تعزيز قدرة الجامعات الصينية على المنافسة محليا ودوليا حيث ادرج تصنيف ARWU في تصنيفه لعام ٢٠٢٢ خمسمائة وتسعين (٥٩٠) جامعة في التصنيف ضمن أفضل ألف (١٠٠٠) جامعة على مستوى العالم.

جدول رقم (٤): أفضل عشر جامعات صينية وفق تصنيف شانغهاي لافضل ألف(١٠٠٠) جامعة على مستوى العالم لعام ٢٠٢٢ (ShanghaiRanking, 2022)

الترتيب على مستوى الصين	إسم الجامعة	المنطقة	الترتيب على مستوى العالم
١.	Tsinghua University	Beijing	٢٨
٢.	Peking University	Beijing	٤٥
٣.	Zhejiang University	Zhejiang	٥٢
٤.	Shanghai Jiao Tong University	Shanghai	٥٩
٥.	Nanjing University	Jiangsu	١٠١-١٥٠
٦.	University of Science and Technology of China	Anhui	٦٣
٧.	Huazhong University of Science and Technology	Hubei	١٠١-١٥٠
٨.	Wuhan University	Hubei	١٥١-٢٠٠
٩.	Xi'an Jiaotong University	Shaanxi	١٠١-١٥٠

١٠.	Sichuan University	Sichuan	١٥١-٢٠٠

وبمراجعة جدول تصنيف الجامعات الصينية لسنة ٢٠٢٢ نلاحظ أن الجامعات التي أدرجت ضمن مبادرة الحزام والطريق مثل جامعة Xi'an Jiaotong University قد احتلت المرتبة رقم التاسعة (٩) على مستوى الصين والمرتبة (١٠١-١٥٠) عالميا، أما جامعة Renmin University of China فقد جاءت في المرتبة التاسعة عشرة (١٩) على مستوى الصين وصنفت ضمن أفضل سبعمائة (٧٠٠) جامعة على مستوى العالم (٦٠١-٧٠٠) (ShanghaiRanking, 2022).

٥- تغيير المناخ الاقتصادي و السياسي

كان التركيز التقليدي لتدويل التعليم العالي على التبادل والتعاون الدولي للمساهمة في تحقيق فهم افضل للثقافات المختلفة، إلا أنه في منتصف تسعينيات القرن الماضي حدث تحول تدريجي في أهداف عملية التدويل وإنجرفت في اتجاه المنافسة اكثر من التبادل والتعاون (de Wit, 2019; Knight, 2006) وقد أثر هذا التحول بشكل كبير على الجامعات في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض حيث أصبحت مجبرة للاختيار بين اتجاه التدويل من أجل المنافسة أو أن تنهج نهجا أكثر نحو المسؤولية الاجتماعية والتعاون (Hans de. Wit, 2019, p. 34).

كما أن تغير المناخ السياسي الدولي بسبب صعود التيارات اليمينية في أوروبا وأمريكا المناهضة للهجرة تسبب في هجمات شرسة على الحرية الأكاديمية، وعلى العولمة التي تطالب الجامعات بالانفتاح على العالم والسماح بالحراك من وإلى الجامعات. كما أن لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تأثيرات سلبية على اتفقات التعاون والشراكات الأكاديمية والبحثية بين الجامعات البريطانية والجامعات الأوروبية وبالتالي على الجامعات العالمية، كل هذه العوامل سيكون لها بالغ الأثر على عمليات تدويل التعليم العالي، حيث ستتغير قواعد الخصخصة والتسويق وكذلك مفهوم الحرية الأكاديمية والحراك الأكاديمي وغيرها من المفاهيم التي تعتبر جوهر عملية التدويل (Hans de. Wit, 2019, p. 35).

ولا يمكن إغفال الأثر الذي تركه انتشار وباء COVID-19 الذي تسبب في اضطراب الحياة الأكاديمية، وعمليات التدريس، وشكك في الكثير من الممارسات التقليدية في التعليم العالي (Holzer et al., 2021).

أضف إلى ذلك الصعود المتنامي للتحالفات الاقتصادية الجديدة، وصعود قوى اقتصادية غير تقليدية مثل منتدى BRICS، الذي يضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، والتي اصبح لها تأثير كبير على تغيير المناخ الاقتصادي بالعالم حيث تشير الزيادة الهائلة في خريجي الجامعات في دول BRICS في العقود الأخيرة إلى القدرة التنافسية العالمية لاقتصادات هذه الدول، كما تدل كفاءة وجودة خريجي الجامعات بهذه الدول وبخاصة في مجال الهندسة وعلوم الحاسب على تحسن جودة البرامج الجامعية في هذه البلدان، وتشير الإحصاءات إلى أن عددا غير قليل من هؤلاء الخريجين تمكنوا من الحصول على فرص عمل متميزة في دول العالم الأول وبخاصة في مجال الصناعات فائقة التكنولوجيا، بمعنى أن مستوى كفاءتهم مكنهم من المنافسة في سوق العمل العمل الدولي ومنافسة خريجي جامعت النخبة والجامعات المرموقة، وقد انعكس هذا إيجابا على النمو الاقتصادي بدولهم، كما أشرنا سابقا في حالة الصين، و كان لهذا تاثير بالغ على تحسن سمعة الجامعات في دول BRICS التي بدورها غيرت شكل وطبيعة علميات التدويل واتجهت بصلة التدويل إلى الشرق بعد أن كانت مثبتة تجاه الغرب (Carnoy et al., 2013; Schwartzman et al., 2015)

وفي هذا السياق ذكر أحمد جمعة في مقالته المنشورة بجريدة AL-Monitor بتاريخ ٢٠٢٢/٢٤/٧ أن رئيس منتدى BRICS بورنيما أناند، قد تلقى طلبا من مصر والسعودية وتركيا للانضمام للمنتدي، ومن المقرر مناقشة الموافقة على انضمام هذه الدول في قمة المنتدي القادمة والتي ستعقد في جنوب أفريقيا (Gomaa, 2022).

وقد استفادت الجامعات الصينية من تغيير قواعد التدويل بناء على تغيير التحالفات السياسية والاقتصادية، في استثمار مبادرة الحزام والطريق للتوسع في نشاطها في مجال التدويل، فعلى سبيل المثال أنشأت جامعة Renmin University of China "كلية طريق الحرير" في مدينة سوتشو بشرق الصين، اختصت هذه الكلية بتقديم برنامجا للدراسات العليا

في مجال الدراسات الصينية مدته سنتان مخصص فقط للطلاب الدوليين، ووفر هذا البرنامج العديد من المنح الدراسية لجذب الطلاب من مختلف أنحاء العالم، وتباعا وقعت ست جامعات صينية إتفاقيات مع معهد الحزام والطريق التابع للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح تمكنهم من زيادة اعداد الطلاب الدوليين من دول الحزام والطريق الراغبين في الالتحاق بهذه الجامعات (Chen & Zhang, 2018).

كما قامت وزارة التربية والتعليم الصينية بإبرام العديد من اتفقات الاعتراف المتبادل مع ٢٤ دولة من دول مبادرة الحزام والطريق، وبناء على هذه الاتفاقات قامت الوزارة بإنشاء ١٥٤ معهدا لكنفوشيوس، و ١٤٩ فصلا دراسيا كونفوشيوسيا في ٤٥ دولة، و يمثل معهد كنفوشيوس جسرا للتبادل الثقافي والحضاري الاستراتيجي بين الصين ودول مباردة الحزام والطريق، حيث يتيح فرصا لدراسة اللغة الصينية والتعرف على الثقافة والحضارة الصينية(Central South University (CSU), 2020).

وبدعم من وزراة التربية و التعليم الصينية تمكنت ٦٠ جامعة صينية من افتتاح أفرع لها في ٢٣ دول في منطقة الحزام والطريق (Minstry of Education: The People's Republic of China, 2019b).

وكان لهذه الجهود ثمارها التي تمثلت في زيادة إقبال الطلاب الدوليين وخاصة من الدول المشمولة في مبادرة الحزام والطريق فى الالتحاق بالجامعات الصينية، حيث قدمت الجامعات الصينية المنح الدراسة للطلاب الراغبين في الدراسة بالجامعات الصينية(Xinhua, 2018).

وتشير الإحصاءات التي نشرتها وزارة التربية والتعليم الصينية عام ٢٠١٩ إلى زيادة في أعداد الطلاب الدوليين الذين يدرسون في الجامعات الصينية حيث إرتفع عددهم إلى ٤٩٢.١٨٥ طالبا عام ٢٠١٨، قادمين من ١٩٦ دولة، وموزعين على ١٠٠٤ مؤسسة تعليم عالٍ في ٣١ مقاطعة صينية، بما يمثل زيادة قدرها ٣٠١٣ طالبا بنسبة ٠.٦٢% زيادة عن ٢٠١٧، مع العلم أن منطقة هونج كونج و مكاو و تايوان غير مشمولة في البيانات السابقة (Minstry of Education: The People's Republic of China, 2019a)

و من الملاحظ أن النسبة الأعلى من الطلاب الدوليين الذين يدرسون بالجامعات الصينية وافدون من دول مبادرة الحزام والطريق، أو دول BRICS والجدول التالي يوضح هذا:

جدول رقم (٥) توزيع الطلاب الدوليين الذين يدرسون بالجامعات الصينية وفق دولة المنشأ (Minstry of Education: The People's Republic of China, 2019a):

م	الدولة	عدد الطلاب
.١	جنوب أفريقيا	٥٠,٦٠٠
.٢	تايلاند	٢٨,٦٠٨
.٣	باكستان	٢٨,٠٢٣
.٤	الهند	٢٣,١٩٨
.٥	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠,٩٩٦
.٦	روسيا	١٩,٢٣٩
.٧	أندونسيا	١٥,٠٥٠
.٨	لاوس	١٤,٦٤٥
.٩	اليابان	١٤,٢٣٠
.١٠	كازاخستان	١١,٧٨٤
.١١	فيتنام	١١.٢٩٩
.١٢	بانجلاديش	١٠,٧٣٥
.١٣	فرنسا	١٠,٦٩٥
.١٤	مونجوليا	١٠,١٥٨
.١٥	ماليزيا	٩,٤٧٩

الإجابة على السؤال السابع: الإجراءات مقترحة لتمكين الجامعات المصرية من استثمار مبادرة الحزام والطريق لزيادة قدراتها التنافسية

تخلص الدراسة الحالية إلى أن عملية تدويل التعليم الجامعي هي عملية معقدة ومتشابكة الأبعاد، كما أن لها جوانب إيجابية وأخرى سلبية ويرجع ذلك في الأساس إلى التباينات الجيوسياسة التي تتحكم في سلوك مؤسسات التعليم العالي، إلا أن دراسة عملية تدويل التعليم الجامعي لابد أن تتضمن جوانب محددة مثل دراسة الفوائد والمخاطر المتوقعة من عملية التدويل، والدوافع والعراقيل الخاصة بكل مؤسسة، وأنماط الحراك المستهدفة، بالإضافة إلى القضايا المرتبطة بجودة التعليم والبحث العلمي (Egron-Polak, 2014, p. 9)

وقد خلصت المقارنة التفسيرية إلى أن العلاقة بين تدويل التعليم الجامعي وقدرة الجامعات التنافسية ترتبط إرتباطا مباشرا بمكانتها في التصنيفات العالمية لمؤسسات التعليم العالي Ranking of Higher Education Institutions والذي يصنف الجامعات وفق قدرتها على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظفيها، والقدرة على تنمية واجتذاب المواهب، وكذلك يعكس مكانة الجامعات في التصنيفات العالمية عدة خصائص عن أداء الجامعة منها جودة التعليم، وجودة هيئة التدريس، والنشر العلمي وانتاج البحوث، الجوائز العملية و البحثية الدولية، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالحوكمة والتمويل وغيرها من العوامل التي تؤثر على قدرة هذه الجامعة التنافسية (" How Times Higher Education Ranks World Universities? THE World University Rankings 2021," 2020)

١- ***البحث عن الشرعية من خلال التوسع في سياسات قبول الطلاب بالجامعات:***

لإستثمار المبدأ الخامس "الروابط بين الناس بمبادرة الحزام والطريق يتطلب من الجامعات المصرية أن تقوم بتطوير برامجها بما يتوافق مع المعايير العالمية، بالإضافة إلى إنشاء البرامج مزدوجة الدرجة والتي من شأنها الاستجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة، وزيادة قيمة خريجيهم في سوق العمل الدولي. وبذلك تتمكن من استقطاب أكبر عدد من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين الدوليين المتميزين وبناء شراكات علمية وأكاديمية تزيد من جودة التعليم والبحث.

٢-***زيادة الموارد من خلال الانخراط بصورة أكثر في اقتصاد المعرفة الدولي:*** يتطلب تدويل الجامعات المصرية وفق مبادرة الحزام والطريق زيادة الانخراط في اقتصاد المعرفة الدولي، ولتحقيق هذا ينبغي على الجامعات المصرية التحول لتصبح مراكز بحثية تعمل على تحويل الأفكار إلى منتجات وسلع معرفية، وبذلك تتمكن الجامعات المصرية من بناء جسور التواصل والتعاون مع قطاعات الصناعة بما يمكنها من المساهمة الفاعلة في إنتاج المعرفة والإبداع والابتكار. وفي هذا السياق ينبغي على الجامعات المصرية ايضا زيادة الحصة المخصصة في ميزانية البحث العلمي لتمويل المواهب من شباب الباحثين وأعضاء هيئة التدريس القادرين على زيادة معدلات النشر في المجلات العلمية المرموقة وزيادة إنتاج المؤلفات العلمية المشتركة، والتي كان من شأنها تحسين مكانة الجامعات المصرية في مؤشر Triple Helix الخاص الابداع والابتكار.

٣-***تحقيق الاستقلالية والحرية الاكاديمية:*** يعتبر متطلب استقلالية الجامعات والحرية الأكاديمية من المتطلبات الأساسية لزيادة قدرة الجامعات التنافسية في المجال الدولي، ولكن نظرا لطبيعة النظام المركزي السائد، على الجامعات المصرية بذل المزيد من الجهد للحصول على استقلاليتها وضمان الحرية الأكاديمية لمنتسبيها وتحسين مكانتها في مؤشر Observatory Magna Charta Universitatum، وبذلك يتيسر للجامعات المصرية عقد إتفقات شراكات تعليمية وبحثية مع جامعات دولية بسهولة ويسر.

٤- ***الوضع والسمعة والتميز:*** على الجامعات المصرية استثمار فرص انضمامها للجامعة العربية والاتحاد الأفريقي ومبادرة الحزام والطريق لإنشاء أفرع لها في تلك البلدان بما يمكنها من عقد إتفقات الإعتراف بالشهادات مع جامعات عربية وأفريقية وأسيوية.

كما ينبغي الحكومة المصرية إنشاء مراكز ثقافية بدول المبادرة تعمل على التعريف بالثقافة المصرية والترويج للجامعات المصرية كي تتمكن من إجتذاب طلاب وأعضاء

هيئة تدريس وباحثين دوليين للقدوم إلى مصر سواء للدراسة أو العمل بالجامعات المصرية.

٥- ***تغيير المناخ الاقتصادي والسياسي:*** ينبغي على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمصر الاستفادة من مركزية قرارات تمويل التعليم في الدولة المصرية بوضع آليات لتفعيل المادة (٢٢) في الدستور المصري الخاصة بتمويل البحث العلمي، لزيادة عدد المشروعات البحثية التي يمكن للجامعات المصرية التنافس فيما بينها للحصول عليها والذي من شأنه المساهمة في زيادة قدراتها التنافسية من خلال تحسين وتطوير الإنتاج العلمي بها الذب بدوره سيساهم بشكل إيجابي في تحسين ترتيب هذه الجامعات في مختلف التصنيفات الدولية.

كما أن إنضمام مصر لمبادرة الحزام والطريق سيمنح الجامعات المصرية الفرصة للتنافس مع جامعات دولية للحصول على المشروعات البحثية الممولة المرتبطة بتنفيذ المبادرة.

ومن شأن هذه الجهود تحسين مناخ العمل بالجامعات المصرية الذي من شأنه تشجيع المصريين المتميزين المهاجرين للخارج على العودة والإقامة والعمل بمصر.

وللتأكد من مناسبة وأهمية الإجراءات المقترحة تم عرضها على ستة من خبراء التربية موزيعين على التخصصات المختلفة بكلية التربية جامعة اسيوط كالتالي:

جدول رقم (٦) بيانات السادة المحكمين

قسم المناهج وطرق التدريس	استاذ في تخصص الدراسات الاجتماعية
	استاذ مساعد في تخصص الرياضيات
قسم الصحة النفسية	استاذ تخصص صحة نفسية
قسم أصول التربية	استاذ تخصص إجتماعيات تربية

	استاذ مساعد تخصص اصول تربية
قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية	أستاذ مساعد تخصص التربية المقارنة والإدارة التعليمية

وجاءت آراء السادة المحكمين كالتالي:

١- ***البحث عن الشرعية من خلال التوسع في سياسات قبول الطلاب بالجامعات:*** إتفق السادة المحكمين جميعهم على أهمية أن تعمل الجامعات على تطوير برامجها التعليمية بما يحقق المعايير العالمية، وعلى عقد المزيد من الشراكات العلمية الاكاديمية مع جامعات دولية، واختلفت استاذة المناهج وطرق التدريس على أهمية إنشاء برامج مزدوجة الدرجة العلمية مع جامعات دولية حيث ترى ان تحقيق الشرعية للجامعات لا يتطلب مثل هذا الاجراء .

٢- ***زيادة الموارد من خلال الانخراط بصورة أكثر في اقتصاد المعرفة الدولي:*** إتفق جميع السادة المحكمين على أهمية الإجراءات المقترحة لزيادة موارد الجامعات من خلال الانخراط بشكل أكبر في الإقتصاد المعرفي منها بناء الجسور مع قطاع الصناعة لزيادة مساهمته في تمويل إنتاج المعرفة والابداع والابتكار، زيادة الحصة المخصصة في ميزانية البحث العلمي لتمويل المواهب من شباب الباحثين وأعضاء هيئة التدريس، أهمية زيادة معدلات النشر في المجلات العلمية المرموقة وتشجيع النشر الدولي المشترك، تطوير البرامج التعليمية بما يحقق متطلبات سوق العمل المعرفي، وإختلفت استاذة المناهج وطرق التدريس على أهمية تفعيل دور المراكز البحثية بالجامعات لتسويق الأفكار ونتائج البحوث العلمية.

٣- ***تحقيق الاستقلالية والحرية الاكاديمية:*** أجمع السادة المحكين على اختلاف تخصصاتهم على أهمية الاجراءات التي ينبغي على الجامعات الأخذ بها للحصول على استقلاليتها وضمان الحرية الأكاديمية لمنتسبيها وتحسين مكانتها في

مؤشر Observatory Magna Charta Universitatum، وبذلك يتيسر للجامعات المصرية عقد إتفقات شراكات تعليمية وبحثية مع جامعات دولية بسهولة ويسر.

٤- ***الوضع والسمعة والتميز***: إتفق السادة المحكمين على أن الجامعات المصرية عليها ان تبذل المزيد من الجهد لكي تحسن من مكانتها في التصنيفات العالمية، وأن تعمل جاهدة على تعزيز نقاط القوة وعلاج نقط الضعف وإبراز نقاط التميز بها، كما أن عليها أن تجتهد في استقطاب الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس المتميزين، إلا أن استاذ أصول التربية اختلف مع بقية السادة المحكمين في أهمية توفير المزيد من فرص الحراك الاكاديمي الدولي لأعضاء هيئة التدريس، وكان من رأيه أن تحسين الوضع والسمعة والتميز يمكن أن يتحقق من خلال الاجرءات السابقة دون الحاجة إلى زيادة فرص الحراك الاكاديمي الدولي.

٥- ***تغيير المناخ الاقتصادي والسياسي:*** إتفق السادة المحكين جميعهم على أهمية توفير مناخ جاذب لعودة العقول المصرية المهاجرة، واختلف استاذ اصول التربية مع بقية السادة المحكمين على أهمية استثمار الجامعات المصرية للتحالفات الاقتصادية والسياسية المنضمة لها مصر وكان من رأيه انها ليست شرطا أساسيا لتغيير المناخ الاقتصادي والسياسي.

وبناء على ذلك نجد ان السادة المحكيمن قد وضعوا في المكانة الأولى أهمية سعي الجامعات لتحقيق الاستقلالية والحرية الأكاديمية كركيزة هامة لتمكينها من استثمار الفرص التي تتيحها مبادرة الحزام والطريق لتحقيق التدويل بما يساهم في زيادة قدراتها التنافسية، هذا ومما لاشك فيه أن الاجراءات الأخرى جاءت على قدر عال من الأهمية على الرغم من اختلاف إثنين من السادة المحكمين حول درجة أهمية بعض الاجراءات.

وختاما تخلص الدراسة الحالية إلى أن مبادرة الحزام والطريق يمكنها أن تتيح للجامعات المصرية فرص نوعية ومتميزة لتحسين مكانتها في التصنيفات الدولية بما يمكنها من إعداد وتدريب كوادر بشرية ذات كفاءة عالية يمكنها المنافسة في سوق

العمل الدولي، ومن إنشاء شراكات بحثية تساهم في إنتاج أبحاث عالية الجودة تربط بين انتاج المعرفة وصناعة المعرفة وفي النهاية يزيد من قدراتها الجامعات المصرية التنافسية.

أولا المراجع العربية

الأيوبي، إلياس (٢٠١٣). *تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا*، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة،

أبو جبلة، عامر جاد الله موسى (٢٠١٠). العلماء وإسهاماتهم العلمية في مصر في القرنين الأول والثاني الهجريين، *حوليات أداب عين شمس*، ع ٣٨، ٢١٧-٢٥٢.

أبو زيد، خلف أحمد محمود (٢٠١٩). الاجازة العلمية: إبداع حضاري إسلامي، *الوعي الإسلامي*، ع ٦٥٣، ٥٧، ٤٤-٤٦.

بدران، شبل (١٩٩٩)، *الجامعة الأهلية بين الفكر الوطني والفكر التبعي، التبعية الثقافية مفاهيم وأبعاد*، القاهرة: دار الأمين.

بدوي، محمد فوزي أحمد؛ مصطفى، عماد نجم عبد الحكيم (٢٠١٨)، تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري مدخلا لتطوير واقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية، *المجلة التربوية*، جامعة سوهاج،ع ٥٣، ٣٢٨- ٤١٢.

بطرس ، ماجد رضا (٢٠٠٦) . الجاتس و تحرير التجارة الدولية في قطاع العليم العالي في مصر، *مؤتمر التوجيهات الاستراتيجية للتعليم الجامعي و تحديات سوق العمل* – مصر ، ١٦-٧٠.

جامعة القاهرة (٢٠١٧)، *نشأة الجامعة و تطورها*، مسترجع في ٢٠٢٢/٣/٨.

https://cu.edu.eg/ar/page.php?pg=contentFront/SubSectionData.php&SubSectionId=222

حسن، حمدي عبدالرحمن. *(٢٠١٤)*. العلاقات الصينية الأفريقية: دراسة من منظور القوة الناعمة .*آفاق سياسية*، ع٤ ، ٣٢-٤٤. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/649٠

الدجدج، عائشة عبد الفتاح مغاوري (٢٠١٦)، تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، *مجلة كلية التربية*–جامعة بنها،ع ٢٧، ١٠٩، ٤٥٣- ٥٤٠.

الدسوقي، عمر. (١٩٤٥). إعلام البيان في عصر اسماعيل ١.*صحيفة دار العلوم* – الإصدار الثاني، س ١١، ع ٣,٤ ، ٢٧-٤٩. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/169905

الصبيح ، نبيل أحمد عامر (١٩٨٢). التربية الإسلامية و دور المسجد فيها، *حولية كلية التربية بقطر*، ع، ١ ، ٤٧ – ٧٤.

الفقي، محمد عبد الله محمد عبد الله (٢٠١٧). تدويل التعليم العالي: مدخل لتحقيق رؤية مصر في التعليم العالي ٢٠٣٠، *مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية*، ٣٢ (٤)، ١٤٥-٦٢.

القاضي، سعيد إسماعيل عثمان (١٩٨٨). منهج البحث المقارن إطار مقترح للبحث في التربية المقارنة، *مجلة التربية*، (٢)، ٢٢٦-٢٤٢.

قطاع الشئون الثقافية والبعثات-الإدارة المركزية للبعثات (٢٠٢٢)، الإعلان الموحد لخطة البعثات عن الجزء الثاني للعام الخامس ٢٠٢٢/٢٠٢٣ من الخطة الخمسية الثامنة ٢٠١٧-٢٠٢٢،

Retrieved 16/10/2022 from:

https://cdm.edu.eg/cdm/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A1-%D8%A7-2//

عالم، عبد الله (٢٠٠٧)، الإصلاح و القوة الناعمة، *مجلة الدبلوماسي*، وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، ٤٨-٤٩.

عبد العال، عنتر محمد أحمد (٢٠١٨)، تدويل التعليم العالي في كل من كوريا الجنوبية و اليابان و مدى امكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية، *مجلة كلية التربية*،جامعة أسيوط، ٣٤ (١٢)، ١-٥٦.

وزارة التعليم العالي (٢٠١٩)، الخطة التنفيذية لوزارة التعليم العالي لعام ٢٠١٩،

Retrieved 12/16/2020, 2020, from

http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Documents/plan-mohe-2019.pdf

محمد، إيمان مصطفى (٢٠٠٤)، *التبادل التعليمي بين الجامعات كمدخل لتحقيق التفاهم الدولي في كل من أمريكا واليابان ومصر*، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية قسم التربية، جامعة الأزهر.

محمد، حنان أحمد الروبي (٢٠١٩)، تدويل التعليم العالي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة لمصر في ضوء بعض الخبرات العالمية، *دراسات عربية في التربية و علم النفس-رابطة التربويين العرب*، ١١٢، ٢٣٩- ٤٠٧.

مدبولي ، محمد عبد الخالق (٢٠٠٥)، أزمتا التنظير والممارسة وعلاقتهما بظاهرة تفكيك البنية في السياق التربوي الغربي المعاصر: دراسة تحليلية ، دراسات تربوية و اجتماعية، ١١ (١)، ١٢٧- ١٦٢.

المسيري، عبد الوهاب (٢٠١٣)، *العلمانية والحداثة والعولمة*، القاهرة: دار الفكر للنشر و التوزيع.

المصري، سعيد (٢٠٢١)، *التعليم وتحديات التنمية المستدامة*، القاهرة: مركز دعم و اتخاذ القرار-رئاسة مجلس الوزراء، (١-١٢).

مالكي، سليمان عبد الغني. (١٩٩٩). الحركة العلمية في مواسم الحج خلال القرن السادس الهجري، *الدرعية*، ٦،٧ (٢)، ٣٠٣-٣٤٢.

مهداد ، الزبير (٢٠١٤) . *الجوبة – مؤسسة عبد الرحمن السديري الخيرية – السعودية* ، ٤٢ ، ٥٥ – ٦١.

وزارة التعليم العالم (٢٠٠٢)، *مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي*، القاهرة: وزراة التعليم العالي.

وي، وانج يى (٢٠٢٠)، العالم مترابط: منطق مبادر الحزام و الطريق، ترجمة: على، عمرو جمال، سماعين، جلة، *المستقبل العربي*، *مركز دراسات الوحدة العربية*، مج (٤٣)، ع (٤٩٦)، ص.ص. ١٦١-١٦٧.

ثانيا المراجع الأجنبية

Abd elmonim, T. (2020). *Test The Impact of Brain Drain on The Growth Rates of Egypt*. https://doi.org/10.13140/RG.2.2.35435.57121

AD Scientific Index. (2022). *Arab league top 100 scientists 2022* 2022 AD Scientific Index Ltd. Retrieved 7/10/2022 from https://www.adscientificindex.com/top-100-scientist/?con=Arab%20League

Altbach, P. (2009). One-third of the globe: The future of higher education in China and India. *PROSPECTS*, *39*, 11-31. https://doi.org/10.1007/s11125-009-9106-1

Altbach, P., & Unesco, I. B. E. (2009). One-third of the globe: the future of higher education in China and India. *http://lst-iiep.iiep-unesco.org/cgi-bin/wwwi32.exe/[in=epidoc1.in]/?t2000=028663/(100)*. https://doi.org/10.1007/s11125-009-9-

Altbach, P. G. (2016). *Global Perspectives on Higher Education*. John Hopkins University.

Appadurai, A. (1996). *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization* (Vol. 1). University of Minnesota Press.

Beiging Review. (2018, May 10). This Week. *Beiging Review*, 5.

Broaded, C. M. (1993). China's Response to the Brain Drain. *Comparative Education Review*, *37*(3), 277-303. http://www.jstor.org/stable/1188513

Cai, Y. (2013). Chinese higher education: The changes in the past two decades and reform tendencies up to 2020. In (pp. 91-118).

Calabrese, J. (2018, October 6, 2020). Towering Ambitions: Egypt and China Building for the Future. https://www.mei.edu/publications/towering-ambitions-egypt-and-china-building-future

Carnoy, M., Loyalka, P., Dobryakova, M., Dossani, R., Froumin, I., Kuhns, K., Tilak, J. B. G., Wang, R., Carnoy, M., Loyalka, P., & Dobryakova, M. (2013). 212The Quality of BRIC Higher Education. In *University Expansion in a Changing Global Economy: Triumph of the BRICs?* (pp. 0). Stanford University Press. https://doi.org/10.11126/stanford/9780804786010.003.0007

Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). (2020). *World Population Review*. Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS),. Retrieved 18/7/2022 from https://worldpopulationreview.com/countries/egypt-population

Central South University (CSU). (2020). *Confucius Institute*. Retrieved 8/3/2022 from https://intl.csu.edu.cn/Download/Confucius_Institute.htm

Chen, S. (2012). Contributing knowledge and knowledge workers: The role of Chinese universities in the knowledge economy. *London Review of Education*, *10*, 101-112. https://doi.org/10.1080/14748460.2012.659062

Chen, Y.-g., & Zhang, Z. (2018). Relationship between Internationalization of Higher Education and the Further Study Trend of Overseas Students. *Kuram Ve Uygulamada Egitim Bilimleri*, *18*, 3346.

China Ministry of Foreign Afairs. (2015). *Vision and actions on jointly building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road*. National Development and Reform Commission, Ministry of Foreign Afairs, and Ministry of Commerce,. Retrieved 7/17/2020 from https://www.chineseembassy.org.uk/eng/zywl/t1251719.html

Chornish, E. (1996). The cyber future: 92 ways our lives will change by the year 2025. *The Futurist*, *10*(1), 1 - 15.

Clark, B. R. (1983). *he higher education system: Academic organization in cross-national perspective*. University of California Press.

de Wit, H. (2019). Internationalization in Higher Education, a Critical Review. *SFU Educational Review*, *12*(3), 9-17. https://doi.org/ https://doi.org/10.21810/sfuer.v12i3.1036

de Wit, H., & Altbach, P. G. (2021). Internationalization in higher education: global trends and recommendations for its future. *Policy Reviews in Higher Education*, *5*(1), 28-46. https://doi.org/10.1080/23322969.2020.1820898

Debray, R., & Tingyang, Z. (2020, 6/19/2020). Tianxia: All Under Heaven: Does the ancient Chinese philosophy of "tianxia" offer a vision for the future of

globalization? *NOEMA*. https://www.noemamag.com/tianxia-all-under-heaven/

DiMaggio, P. J., & Powell, W. W. (1983). The Iron Cage Revisited: Institutional Isomorphism and Collective Rationality in Organizational Fields. *American Sociological Review*, *48*(2), 147-160. https://doi.org/ http://www.jstor.org/stable/2095101

Dimitrova, G., & Dimitrova, T. (2017). Competitiveness of the universities: measurement capabilities. *Trakia Journal of Sciences, Volume 15, 2017, Supplement 1, Series Social Sciences.html*, 311-316. https://doi.org/10.15547/tjs.2017.s.01.055

Ead, H. A. (2019). Globalization in higher education in Egypt in a historical context. *Research in Globalization*, *1*, 100003. https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.resglo.2019.100003

Egron-Polak, E. (2014). Internationalization of Higher Education: Converging or Diverging Trends? *International Higher Education*, *76*, 7-9. https://doi.org/ https://doi.org/10.6017/ihe.2014.76.5521

Galal, S. (2021). *Gross tertiary school enrollment ratio in Egypt 2009-2017* https://www.statista.com/statistics/1254440/egypt-gross-tertiary-school-enrollment-ratio/

Ge, Y., & Ho, K. C. (2022). Belt and Road Initiatives: implications for China's internationalisation of tertiary-level education. *Educational Research and Evaluation*, *27*(3-4), 260-279. https://doi.org/10.1080/13803611.2022.2041858

Godwin, K. A., & de Wit, H. (Eds.). (2019). *Intelligent Internationalization: The Shape of Things to Come* (Vol. 43). Brill.

Gomaa, A. (2022, 7/24/2022). Sisi advances Egypt's bid for BRICS membership. *AL-Monito: Independent, trusted coverage of the Middle East*. https://www.al-monitor.com/originals/2022/07/sisi-advances-egypts-bid-brics-membership

Guang, P. A. N. (2013). Revelations of Muhammad Ali's reform for Egyptian national governance. *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)*, *7*(4), 17-35. https://doi.org/ https://doi.org/10.1080/19370679.2013.12023231.

Guo, M. (2017). *Building the People-to-people Bond in the Belt and Road Initiative: A Case Study of Digital Visual Communication*. https://doi.org/10.2991/iceiss-17.2017.58

Guri-Rosenblit, S., Ebková, H., & Teichler, U. (2007). Massification and Diversity of Higher Education Systems: Interplay of Complex Dimensions. *Higher Education Policy*. https://doi.org/10.1057/palgrave.hep.8300158

Haibin, Z., & Chengjun, W. (2018). "The Belt and Road" and Environmental Education for College Students before Overseas Study Tour [Article].

Educational Sciences: Theory & Practice, *18*(5), 2533-2539. https://doi.org/10.12738/estp.2018.5.155

Hayhoe, R. (1984). The evolution of modern educational institutions. In R. Hayhoe (Ed.), *Contemporary Chinese education* (pp. 26-46). Croom Helm.

Holzer, J., Lüftenegger, M., Korlat, S., Pelikan, E., Salmela-Aro, K., Spiel, C., & Schober, B. (2021). Higher Education in Times of COVID-19: University Students' Basic Need Satisfaction, Self-Regulated Learning, and Well-Being. *AERA Open*, *7*, 23328584211003164. https://doi.org/10.1177/23328584211003164

Horvath, B. (2016, Novermber 9, 2016). *Identifying Development Dividends Along the Belt and Road Initiative: Complementarities and Synergies Between the Belt and Road Initiative and the Sustainable Development Goals* High-level Policy Forum on Global Governance "Belt and Road": A New Path to Regional Development, China Center for International Economic Exchange. file:///C:/Users/HP/Downloads/139e87df8c74c6731e5da60079ce6c88d59e7fe6e5282c3a8f4c472955315493.pdf

How Times Higher Education Ranks World Universities? THE World University Rankings 2021. (2020). In: Asianet-Pakistan.

Hunter, A. (2009). Soft Power: China on the Global Stage. *The Chinese Journal of International Politics*, *2*(3), 373-398. https://doi.org/10.1093/cjip/pop001

Huntington, S. P. (1993). The Clash of Civilizations? *Foreign Affairs*, *72*(3), 22-49. https://doi.org/10.2307/20045621

Ide, D. A. (2015). *Socialism without Socialists: Egyptian Marxists and the Nasserist State, 1952-65* University of Toledo]. Toledo, OH. https://etd.ohiolink.edu/apexprod/rws_etd/send_file/send?accession=toledo1430392180&disposition=inline

International Association of Universities. (2019). *Vision & Mission*. International Association of Universities. Retrieved 8/10/2022 from https://www.iau-aiu.net/Vision-Mission

International Association of Universities. (2022). *List of IAU Members*. International Association of Universities. Retrieved 8/10/2022 from https://www.iau-aiu.net/List-of-IAU-Members?lang=en

Jokila, S. (2014). The internationalization of higher education with Chinese characteristics: Appadurai's ideas explored. *Asia Pacific Journal of Education*, *35*, 1-15. https://doi.org/10.1080/02188791.2014.940029

Kaša, R., & Mhamed, A. A. S. (2013). Language Policy and the Internationalization of Higher Education in the Baltic Countries. *European Education*, *45*(2), 28-50. https://doi.org/10.2753/EUE1056-4934450202

Kinzelbach, K., Lindberg, S., Pelke, L., & Spannagel, J. (2022). *Academic Freedom Index Update 2022*. https://doi.org/10.25593/opus4-fau-18612

Knight, J. (2004). Internationalization Remodeled: Definition, Approaches, and Rationales. *Journal of Studies in International Education*, *8*, 5–31. https://doi.org/10.1177/1028315303260832

Knight, J. (2006). *Higher education crossing borders: A guide to the implications of the General Agreement of Trade in Service (GATS) for cross-border education.* UNESCO: Commonwealth of Learning.

Knight, J. (2007). Internationalization: Concepts, Complexities and Challenges. In J. J. F. Forest & P. G. Altbach (Eds.), *International Handbook of Higher Education* (pp. 207-227). Springer Netherlands. https://doi.org/10.1007/978-1-4020-4012-2_11

Li, E. X. (2012). Globalization 2.0. *New Presprctives Quarterly*, *29*(1), 40-44. https://doi.org/ https://doi.org/10.1111/j.1540-5842.2012.01292.x

Lyotard, J. (1984). *Postmodern condition: A report on knowledge*. University of Minnesota Press.

Marginson, S., King, R., Marginson, S., & Naidoo, R. (2011). Handbook on Globalization and Higher Education. In *Chapter 2: Imagining the Global* (pp. 394-471). Edward Elgar Publishing. https://doi.org/10.4337/9780857936233.00011

10.4337/9780857936233

Ming, G. (2017, 2017/11). Building the People-to-people Bond in the Belt and Road Initiative: A Case Study of Digital Visual Communication. Proceedings of the International Conference on Education Innovation and Social Science (ICEISS 2017),

Ministry of Education of the People's Republic of China. (2020, December 16, 2020). *Statistics on Chinese learners studying overseas in 2019*. Retrieved 7/25/2022 from www.moe.gov.cn

Ministry of Foreign Affairs. (2015). Vision and actions on jointly building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road. Retrieved 7202022, from https://www.mfa.gov.cn/ce/cede/det/zt/yidaiyilude/t1250293.htm

Minstry of Education: The People's Republic of China. (2019a). *Statistical report on international students in China for 2018*. Retrieved 8/14/2022 from http://en.moe.gov.cn/documents/reports/201904/t20190418_378692.html

Minstry of Education: The People's Republic of China. (2019b). *Three MOE pledges included in 2nd BRF list of deliverables*. Retrieved 8/3/2022 from http://en.moe.gov.cn/news/press_releases/201905/t20190505_380499.html

Mohamed, A. (2017). Higher Education and Development in Egypt. *16*, 63-73.

Observatory Magna Charta Universitatum. (2018). http://www.magna-charta.org/magna-charta-universitatum/mcu-2020

Rolland, N. (2017). China's "Belt and Road Initiative": Underwhelming or Game-Changer? *The Washington Quarterly*, *40*(1), 127-142. https://doi.org/10.1080/0163660X.2017.1302743

Schwartzman, S., Pinheiro, R., & Pillay, P. (Eds.). (2015). *Higher Education in the BRICS Countries: Investigating the Pact between Higher Education and Society* (Vol. 44). Springer Nature https://doi.org/http://www.springer.com/series/6037.

Seeber, M., Cattaneo, M., Huisman, J., & Paleari, S. (2016). Why do Higher Education Institutions internationalize? An investigation of the multilevel determinants of internationalization rationales. *Higher Education*, *72*, 685–702. https://doi.org/10.1007/s10734-015-9971-x

ShanghaiRanking. (2021). *Academic Ranking of World Universities 2020: Egypt*. hanghaiRanking Consultancy. Retrieved 12/16/2020 from http://www.shanghairanking.com/World-University-Rankings-2020/Egypt.html

ShanghaiRanking. (2022). *2022 Best Chinese Univerities Ranking*. hanghaiRanking Consultancy. Retrieved 8/3/2022 from https://www.shanghairanking.com/rankings/bcur/2022

ShanghaiRanking Consultanc. (2021). *Academic Ranking of World Universities*. Retrieved 7/25/2022 from https://www.shanghairanking.com/

Shuo, Z. (2022). *More Chinese receive higher education* https://english.www.gov.cn/statecouncil/ministries/202205/18/content_WS62842db9c6d02e533532aced.html

Stanišić, T., Leković, M., & Stošić, L. (2019). The relationship between the quality of higher educaiton and Balkan countries competitiveness. *International Journal of Cognitive Research in Science, Engineering and Education (IJCRSEE)*, *7*(3), 49-59. https://doi.org/10.5937/IJCRSEE1903049S

State Information Service. (2022). *Several initiatives floated to enhance int'l cooperation in university education field*. State Information Service. Retrieved 10/16/2022 from https://sis.gov.eg/Story/172041/Several-initiatives-floated-to-enhance-int'l-cooperation-in-university-education-field?lang=en-us

Supreme Standing Committee for Human Rights (SSCHR). (2022). *Report on National Efforts to Enhance the Right to Education On the Occasion of the International Day of Education on January 24, 2022* (International Human Rights Day Report, Issue. https://sschr.gov.eg/media/5aaf5bkd/english-opt242022.pdf

The British Chamber of Commerce in China. (2019). Education on the Belt and Road. 56. https://www.britishchamber.cn/wp-content/uploads/2019/02/Education-on-the-Belt-and-Road-Final-0219.pdf

The Central Agency for Public Mobilisation and Statistics (CAPMAS). (2022). *Total number of Studetns' Enrollment in Government Universities*. https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6142&ind_id=1082

Triple Helix Association. (2022). *Welcome to the Official Website of the Triple Helix Association*. Triple Helix Association. Retrieved 8/9/2022 from https://www.triplehelixassociation.org/

UNESCO. (2015). *UNESCO Science Report: Towards 2030*. U. publishing. http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/unesco-science-report-towards-2030-part1.pdf

United Nations Human Rights:I nternational Covenant on Economic Social and Cultural Rights (ICESCR). (1966). *Article 15.3.* United Nations General Assembly. Retrieved 10/19/2022 from https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights

Varghese, N. (2008). *Globalization of higher education and cross-border student mobility*.

W., M. J., & Rowan, B. (1977). Institutionalized organizations: Formal structure as myth and ceremony. *American Journal of Sociology*, *83*(2), 340-363. https://doi.org/https://www.jstor.org/stable/2778293

Wang, L. (2014). Internationalization with Chinese Characteristics. *Chinese Education & Society*, *47*(1), 7-26. https://doi.org/10.2753/CED1061-1932470101

Wende, M., & Zhu, J. (2016). *China a Follower or Leader in Global Higher Education? Research and Occasional Papers Series CSHE 3.16. University of California Berkeley: Centre for Studies in Higher Education*.

Wit, H. d. (2013). Reconsidering the Concept of Internationalization. *International Higher Education*, *70*, 1-5. file:///C:/Users/HP/Downloads/8703-Article%20Text-14623-1-10-20150501.pdf

Wit, H. d. (2019). Evolving Concepts, Trends, and Challenges in the Internationalization of Higher Education in the World.

Wit, H. D. (2019). Internationalization in higher education: A critical review. *SFU Educational Review*, *12*(3), 9-17.

Wit, H. D. (2020). Internationalization of Higher Education: The Need for a More Ethical and Qualitative Approach. *Journal of International Students*, *10*(1), i-iv. https://doi.org/0.32674/jis.v10i1.1893ojed.org/jis

Wolrdometer. (2022). *China Popuation*. Wolrdometer. Retrieved 18/7/2022 from https://www.worldometers.info/world-population/china-population/

World Bank. (2022a). *Egypt Economic Update*. World Bank Group. Retrieved 7/18/2022 from https://pubdocs.worldbank.org/en/556111554825475343/mpo-egy.pdf

World Bank. (2022b). *GDP growth (annual %)- China*. World Bank Group. Retrieved 7/18/2022 from https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=CN

World Intelectual Property Organization (WIPO). (2021). *Global Innovation Index 2021: Tracking Innovation through the COVID-19 Crisis*. https://www.wipo.int/global_innovation_index/en/2021/

Xinhua. (2018). More Students from Belt & Road Countries Study in China. *CHINADAILY.com.cn*. http://global.chinadaily.com.cn/a/201804/30/WS5ae71e49a3105cdcf651b4da.html

Yang, P. (2022). China in the global field of international student mobility: an analysis of economic, human and symbolic capitals. *Compare: A Journal of Comparative and International Education*, *52*(2), 308-326. https://doi.org/10.1080/03057925.2020.1764334